نظرية النظم

أ. جمال عبد العزيز شريف*

توطئة

ما من نظرية في دراسة الإعجاز القرآني ولا من فكرة – على تكاثر الأفكار وتعدُّدها – قد بلغت من التفرُّد والتَّميّز والقوة والدِّقة ما بلغت هذه النظرية المنهجية العظيمة التي كان لها صـــدى في الآفاق عالٍ ومكانة في العلم رفيعة ؛ وما ذاك إلا نّ هذه النظرية قد كشـفت- وبصـورة لم يسـبق لها مثيل – عن قانون التحدّي وأبانت المرتكز الذي به يدرك الإعجاز ؛ مؤسِّـسـة بذلك رؤية كليَّة منهجية تؤطِّر الدراســة وتضـبط النظر ؛ فتربط الجزئيات بنظائرها لتتكامل بذلك الرؤية الكلية وتنسجم جزيئاتها ودقائقها .

ولعلّ الأمر الذي يمنح هذه النظرية قدراً كبيراً من الأهمية أنه قد تكشَّفـــت - بانكشاف ذلك القانون العام – أسرار القرآن ولطائفه ودقائق معانيه وجماليات نظمه الرائع بصورة دقيقة مفصَّلة ؛ بعد أن كانت محتجبة في أكمامها . ولما كانت هذه النظرية على ذلك القدر من الأهمية – في العلم – فلا غرو أن يكتب لها من الثناء والتقدير ما لم يكتب لســواها من النظريات في هذا المضمار ؛ إذ كانت فتحاً في العلم جديداً وأفقاً من آفاق الإعجاز بكراً ؛ بعد أن كان الباحثون قبلها يردون لجة هذا العلم فيصدرون دون ري ولا طائل.

ولا شـــك أنّ النظم المحكم والرصـــف المتفرّد والبناء المتلاحم قد كانت من أظهر خصـــائص القرآن وأوضـــح سماته؛حيث أنه ما سمي قرآناً إلا لسبب معين وعرض مخصوص، وهو دلالته المباشرة على الضم الرائع والتأليف المتميّز ؛ فضلاً عن جمعه لثمرة العلوم وخلاصة المعارف؛ إلا أنّ أكثر الباحثين في هذا المضمار قد مرُّوا على هذه الصفة الجلية الظاهرة وهم عنها معرضـون ؛ ونظروا في الكلام – سـواء كان إلهياً أم بشـرياً – فلما ألفوه لفظاً دالاً ومعنى مدلولاً عليه مالوا كل الميل في دراسـة الإعجاز على أحدهما فاقتصـروا عليه دون الآخر ، وكانت عاقبة هذا الجنوح أنهم لم يبينوا من القرآن جمالياته ولا من المعاني دقائقها ولا بنوا – من جهة أخرى - في ذلك دراسات علمية تنهض دليلاً على إعجاز القرآن وتميزه بصـــورة منهجية متكاملة ؛ إذ كانت عاقبة الذين جنحوا للمعنى المجرد وقصَّـــروا الإعجاز على الأخبار الإلهية الصادقة – أن ساووا بين القرآن وغيره من الكتب السَّماوية؛ دون التنبُّه إلى تفرُّد القرآن عنها بأمر زائد .

وإذا كان ذلك تقليلاً بيّناً للقرآن المهيمن وحطّاً له عن تلك الدرجة العالية المتفرّدة التي وضـعه الله فيها من جهة فإنّ نتيجة الذين جنحوا للفظ من جهة أخرى قد كانت أكثر زلات وأكثر تقليلاً ؛ إذ رضوا بالمفردات المنعزلة عن السياق الإلهي واطمأنوا بالألفاظ اللغوية المنسلخة عن النظم القرآني حتى ساووا بين مفردات القرآن وسائر مفردات الكلام العربي ؛ وما زال شـــأنهم كذلك حتى فضَّـــلوا بعض المفردات العربية على مفردات القرآن وجعلوا الفضـــل والمزية فيها دونها ؛ وذلك بمقاييس سقيمة ومعايير كليلة أفضت إلى رفع الإعجاز جملة.

---

* محاضر بمعهد إسلام المعرفة – جامعة الجزيرة.

وإزاء عاقبة الإفراط وثمرة التفريط الذي أينما يوجهه أنصـــاره لا يأتي من النتائج بشـــيء مقبول، تحيَّر آخرون فوصفوا هذا العلم الجليل بأنه أدق من السحر لا يمكن إدراكه وأهول من البحر تستحيل الإحاطة به.

إلا أنّ الجرجاني – على وعورة مسـالك الإعجاز وتشـعب طرائقه وتعثُّر المحاولات السـابقة فيه – ظل يتلمس هذا الطريق الشـائك برؤيته المنهجية وبعبقريته الفذة حتى تكشَّـفت له من الأسـرار جلائلها ومن المعاني دقائقها. وكان - رحمه الله- يرى أن لابد لتميُّز القرآن وتفرُّده من سبب معقول يرد إليه وعلة منضبطة يرجع إليها ، ولم يكن يقبل – في تحديد هذه العلة المنضـبطة – وصـفاً مجملاً ولا قولاً مرسـلاً ؛ وإنما كان شـأنه التحقُّق والدقّة العلمية ووضـع الأيدي على الخصـائص حتى تعد واحدة فواحدة فتقام الأدلة على الإعجاز حينئذٍ وتنهض البراهين.

ولا شـــك أنّ الكلام هو الوجه الظاهر والجانب البيِّن للفكر والمعنى ، ولا يكون هذا المعنى إلا محجوباً مكنوناً حتى يظهره الكلام ويبديه ، ومعلوم أنّ هذا المعنى الذي يظهره الكلام إنما هو الأصـــل الذي يهدف المتكلم إلى بيانه من جهة ويسعى السامع إلى إدراكه ومعرفته من جهة أخرى ، وما الألفاظ بكافة أبعادها وجمالياتها إلا أدلة له ومصرفة على حكمه ، ومن المعلوم أيضا أنّ الفكر لا يتعلق بالمفردات حالة كونها منسلخة عن النظم ومنعزلة عن السياق ؛ إذ لا يتحقق هذا التعلق على الإطلاق حتى تقام بين هذه المفردات علاقات معينة ووشـائج معقدة وروابط مخصـوصـة؛ فتصـير حينئذ إلى الصـورة التي يمكن معها أن تشـكِّل فكرة متكاملة ، وهذا هو جوهر نظرية النظم التي ذهب صـاحبها إلى أنه : لا فضـل ولا مزية إلا بحسب وضع المفردات من النظم والتركيب؛ وبحسب المقصد الذي يؤمه المتكلم ويهدف إليه.

ولما كانت هذه النظرية المتميِّزة قد كشـفت عن جماليات النظم القرآني الرائع وأبانت خصـــائص الأســلوب الإلهي المتفرِّد وتولت إيضـاح العلاقة المتشابكة بين النص ومقاصده ووضحت الرابط بين الفكر والصورة اللفظية له من جهة، فقد كان لها من جهة أخرى ارتباط وثيق وفضـــل تعلق بتلك العلوم التي اهتمت بالمعاني والمضـــامين؛ خاصـــة التفســير الذي يسعى- في المقام الأول= لمعرفة المعاني القرآنية ويهدف إلى إدراك الأسرار الإلهية الكامنة في الأسلوب؛ ولأجل ذلك عدَّ الإمام الزمخشـــري النظم من أهمَّ الأمور التي ينبغي على المفســـر الإلمام بها ومراعاتها[1] وما ذلك إلا لأنّ النظم يضـــبط النظر ويمكِّن من ارتياد آفاق المعاني القرآنية ويهيئ للناظر معرفة مسالك القرآن وشعابه وأسراره الخفية.

وإذا كان علما المعاني والبيان – كما ذكر الزمخشري – هما أصل التفسير[2] فإنّ هذا النظم هو أصل هذين العلمين الذي يؤطرهما ويضبطهما ويبرزان عنه، ولهذا كان هو أهم أدوات التفسير التي تقيم الشاهد وتنصب الدليل وتضبط النظر، يقول الجرجاني:"هذا باب من العلم إذا أنت فتحته اطلعت به على فوائد جليلة ومعان شـريفة ورأيت له أثراً في الدين عظيماً

---

[1] الزمخشري : الكشاف 302/3.

[2] عد الإمام الزمخشـري علمي البيان والمعاني أصـل التفسـير حيث ذهب إلى أن التفسـير لا يسـتطيعه "إلا رجل برع في علمين مختصـين بالقرآن وهما علم المعاني وعلم البيان وتمهل في ارتيادهما آونة وتعب في التنفير عنهما أزمنة وبعثته على تتبع مظانها همة في معرفة لطائف حجة الله وحرص على استيضاح معجزة رسول الله بعد أن يكون آخذ من سائر العلوم حظاً " الكشاف

وفائدة جسيمة؛ ووجدته سبباً في حسم كثير من الفساد فيما يعود إلى التنزيل وإصلاح أنواع الخلل فيما يتعلق بالتأويل ؛ وإنه ليؤمنك من أن تغالط في دعواك وتدافع عن مغزاك"[3].

التعريف بشخصية الجرجاني:

هو الإمام المشهور مجد الإسلام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت471هـ ، كان من علماء الإسلام المتميزين ومن المفكرين البارزين الذين تقتفى في طريق المعرفة آثارهم وتتبع في سبيل العلم خطواتهم ، وقد برع هذا الإمام الفذ في العربية والبيان وتبحر فيهما حتى سطع نجمه وعلت منزلته وعُدِّ من الأئمة الأكابر[1] ؛ فبلغ صداه الآفاق.

وقد كان – رحمه الله – شديد الاعتناء بالعلم كثير الاحتفاء به؛ وذلك لأنّ العلم – عنده- كان أعظم الفضائل وأرفعها وأحقها بالتقديم والتعظيم ، ولما كانت أداة العلم التي بها ينال هي العقل، فقد كان الجرجاني شديد الاعتداد به كثير الإعمال له؛ ولشدة تدقيقه وحرصه وكثرة وقوفه عند آراء العلماء قبله كان لا يقبل رأياً في العلم مهما علت مكانة صاحبه وكثر الناقلون له إلا بعد الفحص الشديد والتمحيص الدقيق وبعد تقليبه على الوجوه كلها ، ولأجل ذلك كان كثير الرفض للأفكار الشائعة السائدة التي يرى فيها من الفساد الدقيق الكامن ما لا يراه غيره[2] ؛ حيث أنّ شيوع الأفكار وانتشارها -عنده -حجاب يحول دون النظر إليها ودون رؤية الخطأ فيها والفساد ؛ ومن أقواله المشهورة في هذا المضمار : "اعلم أنّ القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدوره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة..... ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته وفشا وظهر وكثر الناقلون له والمشيدون بذكره صار ترك النظر فيه سنة والتقليد ديناً ، ورأيت الذين هم أهل ذلك العلم وخاصته والممارسون له كالأجانب الذين ليسوا من أهله في قبوله والعمل به والركون إليه ووجدتهم قد أعطوه مقادتهم وألانوا له جانبهم ... ولربما ظنوا أنه لم يشع ولم يتسع ولم يروه خلف عن سلف وآخر عن أول إلا لأنّ له أصلاً صحيحاً وأنه أخذ من معدن صدق واشتق من نبعة كريمة، وأنه لو كان مدخولاً لظهر الدخل فيه على تقادم الزمان وكرور الأيام ، وكم من خطأ ظاهر قد حظي بهذا السبب عند الناس حتى بوأوه في أخص موضع من قلوبهم ومنحوه المحبة الصادقة من نفوسهم وعطفوا عليه عطف الأم على واحدها"[1] .

ولما كان منهج الجرجاني يستند على الفحص الشديد للآراء قبل قبولها ؛ فإنّه ما زال كذلك حتى هدم أشهر الآراء وأكثرها شيوعاً وانتشاراً ؛ ثم أعاد بناء علوم البلاغة والإعجاز حتى غدت على يديه صروحاً شامخة مشيدة بما وضع فيهما

---

[3] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط2، مكتبة القاهرة 1992م، ص41.

[1] جلال الدين السيوطي : بغية الوعاة طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية 106/2.

[2] كان الجرجاني كثير الشك والارتياب في أقوال العلماء قبله مهما ذاع صيتهم ؛ ولأجل ذلك لم يقبل رأياً إلا بعد الفحص الشديد وإنعام النظر غير أنه لم يثبت أنه كان لديه منهج شكِّي متكامل كما كان عند معاصره الإمام الغزالي الذي كان أيضاً أشعرياً شافعياً درس بجرجان وضاق ذرعاً من ذلك الجو الفكري المشحون بالأقوال الكلامية والآراء الاعتزالية والمغالطات الفكرية ، ورغم البيئة الفكرية المشتركة والبلدة الواحدة والمذهب العقدي والفكري الرابط بينهما إلا أنّ الجرجاني لم يتبلور لديه منهج شكِّي متكامل وإنما كانت له قواعد منهجية بنى بها هذا العلم بناءً موضوعياً أما الغزالي فقد تبلور لديه ذلك المنهج الشكِّي المتكامل الذي دفعته إليه نزعته الصوفية فضلاً عن مرضه بالكنظ ذلك المرض النفسي الذي أفقده الثقة في المقاييس المألوفة ، انظر في ذلك الغزالي : المنقذ من الضلال ص 625، 132، 162".

[1] دلائل الإعجاز،464-465.

من أسس موضوعية وما أرسى لهما من قواعد علمية رصينة ؛ داحضاً بذلك دعاوى اللفظيين وحججهم التي زحموا بها الآفاق.

وقد كان للسفرين الذين أورثهما هذا الأمام الفذ للأمة الإسلامية أثر في العلم بالغ وصدى في الآفاق عال ؛ إذ أشاد بجهده المتقدمون والمتأخرون ؛ إذ ما من عصر من العصور المتعاقبة ولا من حقبة من حقب التأريخ بعده، إلا وفيها من الأئمة الكبار والعلماء الأفذاذ من يعلى شأنه ويعظِّم جهده ويشير إليه إشارة من يدل على موضع الفائدة لتطلب ومكان الكنز ليخرج ، وليس ذلك فحسب بل ظهر من العلماء من استند على جهده فغدوا- بذلك- في العلم أئمة أعلاماً ؛ نحو الإمام الزمخشري المفسر وابن الزملكاني البلاغي وغيرهما.

ولما لم يقتصر التنويه بجهد الجرجاني-كما سبق-على زمن مخصوص؛ ولما لم تنحصر الإشادة به في بقعة – من البسيطة – معينة؛ فإننا نجد رواد الإصلاح وغيرهم في المشرق والمغرب يعنون به غاية العناية ويولوه من الاهتمام ما يستحق، ومن هؤلاء المهتمين الشيخ محمد رشيد رضا[1]والإمام محمد عبده والإمام محمد الطاهر بن عاشور[2] والعلامة محمد محمود التركيزي ؛ ويقول الإمام محمد عبده عن الأسرار :"لم أر كتاباً في هذا الفن بقلم متأخر ولا بقلم متقدم بقرب هذا الكتاب"[3].

وليس ذلك فحسب بل إنّ الإمام محمد عبده والعلامة التركيزي لما أحسا بالقيمة العظيمة للدلائل وأنّ حاجة الفكر الإسلامي إليه ماسة قاما بتصحيحه وتحقيقه؛ ويعلِّق العلامة محمود محمد شاكر على ذلك بقوله : "وناهيك بكتاب اجتمع على تصحيح أصله علامتا المعقول والمنقول"[4].

ومن جهة أخرى يقول الأديب الشهير محمد مندور: "إنني لا أعدل بكتاب "دلائل الإعجاز " كتاباً آخر"[5].

وإذا كانت نظرية الجرجاني على تلك الدرجة من القوة وعلى هذا القدر الكبير من الأهمية فإنه في إطار انتقال الأفكار من الشرق إلى الغرب لا يمكن أن تكون هذه النظرية حبيسة الفكر الإسلامي وحده ؛ بل إننا إذا شئنا الضرب صفحاً عن مسألة التأثير والتأثُّر والأخذ والعطاء من جهة ؛ فإننا لا نجد مناصاً من أن نقر بالتشابه الشديد والتقارب الواضح بين هذه النظرية القديمة الفذة وبين الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب من جهة أخرى ؛ حيث ذهب علماء هذا المضمار هنالك

---

(1) قال الشيخ محمد رشيد رضا بعد أن ذكر أن مفتي الديار المصرية قد قرر تدريس دلائل الإعجاز في الأزهر لما رأى أهميتة الكبرى وفائدته العظمى :"وعندما تم تدريس ذلك الكتاب قال أحد فضلاء الأساتذة بالأزهر إننا قد اكتشفنا في هذه الليلة فقط معنى علم البيان " انظر في ذلك إلى مقدمة الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة في شرحه لأسرار البلاغة، ط/ مكتبة القاهرة 92/1.

(2) كان الإمام محمد الطاهر بن عاشور مهتماً غاية الاهتمام بأربعة كتب إسلامية وكان اهتمامه بهذه الكتب في سياق ما كان يبشر به من إصلاح التعليم العربي والإسلامي في تونس تلك المهمة التي نذر لها نفسه وهذه الكتب التي انتقاها بعقله الثاقب من التراث العربي والإسلامي انتقاء هي مقدمة بن خلدون والنجاة لابن سينا وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ولم يكن صنيع ابن عاشور بدعاً من اهتمام رواد الإصلاح في المشرق أيضاً. انظر في ذلك محمد الطاهر الميساوي : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية ط/ دار البصائر للإنتاج العلمي، سنة 1998م، ص39 .

(3) الإمام محمد عبده : الأعمال الكاملة، 42/2 .

(4) مقدمة العلامة محمود محمد شاكر عند تحقيقه للدلائل .

(5) انظر مقدمة الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة للأسرار ص 14.

أمثال دي سوسير وتشومسكي وغيرهما إلى أن: اللغة ليست مجموعة من الألفاظ والمفردات وإنما هي مجموعة من العلاقات والوشائج[1]، وقد مثَّل هذا الرأي عندهم رؤية كلية منهجية تؤطِّر دقائق الدراسات لديهم ، وهذا هو ما رآه الجرجاني من قبل وظل يجاهد في سبيل إثباته حتى خرج بهذين السفرين العظيمين اللذين لا نجد لهما في مضمار البلاغة و الإعجاز مثيلاً.

ورغم الصدى العالي الذي أحدثته هذه النظرية ورغم المكانة العالية الرفيعة التي احتلتها إلا أن صاحبها قد عانى شظف العيش وذاق مرارة الحرمان، وما كان في ذلك بدعاً من العباقرة المتميزين الذين أنعم الله عليهم ببلوى العقل وابتلاهم بنعمة الذكاء[2] ، ولأجل ذلك كان يقول[3]

كبر على العلم يا خليلي ومل إلى الجهل ميل هائم

وعش حماراً تعش سعيداً فالسعد في طالع البهائم

أبعاد النظرية:

قصد عبد القاهر الجرجاني بتصنيفه الدلائل أن يؤسِّس علم الإعجاز تأسيساً جديداً ويبني فيه نظرية متكاملة ثابتة الأصول راسخة الأقدام ، إلا أنّ منهجه في التأليف كانت تشوبه الشوائب وتتنازعه الأفكار المتداخلة ؛ ولأجل ذلك لا يبدو هذا المنهج واضحاً للوهلة الأولى ؛ ولهذا فلا غرو أن يقول العلامة محمود محمد شاكر في تقديمه للدلائل : "بدا لي أن عبد القاهر كان يريد أن يؤسِّس بكتابه علماً جديداً استدركه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا في "البلاغة" وفي "إعجاز القرآن" . ولكن كان غريباً عندي أشدَّ الغرابة أنه لم يسر في كتابه سيرة من يؤسِّس علماً جديداً .... بل كان عمله - وهو يؤسِّس لهذا العلم الجديد - مشوباً بحمية لا تعرف الأناءة في التبويب والتقسيم والتصنيف وكأنه كان في عجلة من أمره وكأنّ منازعاً كان ينازعه عند كل فكرة يريد أن يجليها ببراعته وذكائه وسرعة لمحه وبقوة حجته ومضاء رأيه"[1].

ورغم كل ذلك فإنّه عند إعادة التبويب يتكشَّف لنا منهج الجرجاني الذي أراد أن يضع الأسس المنهجية اللازمة لبناء هذا العلم من جهة؛ ويدحض آراء خصومه من جهة ثانية ؛ ويؤسِّس البلاغة والإعجاز تأسيساً جديداً من جهة ثالثة . وتفصيل ذلك كالآتي:

1- جانب الهدم:

---

(1) أنظر مقدمة الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة على الأسرار ص 23. ومحمد مندور في الميزان الجديد ص 147 . وهنالك دراسات كثيرة حول الموضوع.

(2) هذا المعنى الذي يتناول التضاد بين العقل والمال معنى متداول وقد ورد كثيراً في الشعر العربي ومن ذلك قول أبي تمام:

ينال الفتى من عيشه وهو جاهل ويكدى الفتي في دهره وهو عالم

ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا هلكن إذن من جهلهن البهائم

ومنه قول الإمام الشافعي رحمه الله

لو كان بالحيل الغني لوجدتني بنجوم أقطار السماء تعلقي

لكن من رزق الحجا حرم الغنى ضدان مفترقان أي تفرق

(3) بغية الوعاة 106/2

(1) مقدمة المحقق محمود محمد شاكر على الدلائل.

هذا الجانب اهتم فيه الجرجاني بدحض آراء خصومه التي دارت حول قضية الإعجاز ومحاولة إدراك العلة التي بها كان القرآن معجزاً ؛ وهذه الآراء وإن تكاثرت جوانبها وتعدَّد أصحابها، فإنّ من عادة الجرجاني أن يرد على الرأي دون ذكر لصاحبه ودون إشارة لمذهبه ، ولكن رغم كل ذلك فإنه يمكن حصر هذه الآراء- وإن تنوعت- في محورين رئيسين هما: أنصار المعنى وأنصار اللفظ[1] . وتفصيل ذلك كالآتي:

أولاً: الرد على أنصار المعنى:

وهولاء على قسمين هما:

(أ) أنصار الدلالة المجردة:

إنّ للدلالات وجوهاً متعدِّدة وأشكالاً متنوعة منها: الإشارة والكتابة والأحوال والحساب وغيرها ، وكلها تحمل معان وتدل على أمور معينة ، ولكن عبد القاهر رفض أن تكون في غير الدلالة بالكلام فصاحة أو بلاغة أو إعجاز؛ إذ هو لا يعتد بالمعنى – ابتداءً -إلا داخل الأسلوب ؛ يقول "ترى كثيراً منهم لا يرى معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس أو العين وما يجده للخط والعقد"[2].

(ب) أنصار المعاني المطلقة:

إنّ المعاني والأفكار قد تنشأ في كل من الكلام البليغ والركيك على حد سواء، فإذا ما حفل المرء بالمعنى المجرد على عمومه وإطلاقه؛ دون التغلغل في الدلالة العميقة للكلام؛ ودون اعتبار لحسن الكلام وجماله أفضى ذلك به إلى رفع الإعجاز جملة من جهة ، وأدى إلى تساوي الكتب السماوية في كونها غير معجزة الأسلوب من جهة أخرى ، وفي ذلك موافقة للنظام في صرفته ؛ وموافقة لليهود في ادعائهم أن الكلام ليس فيه معجز أو غير معجز[3]

ولما كان الأمر على هذا الوجه فقد تشدَّد العلماء في إنكار هذا المذهب السَّطحي ؛ فالداء الدوي الذي أعيا أمره – في نظر الجرجاني – إنما هو في تقديم المعنى العام دون النظر إلى صورة الكلام؛ وما مثل الكلام – عند الجرجاني والجاحظ قبله – إلا كمثل الصياغة والتصوير فلا يعقل أصلاً ولا يتصور في وهم أن تحدد مثلاً قيمة الخاتم المنقوش – فنياً- باعتبار المادة التي منها صنع فحسب؛ وإلا لم يكن ذلك تقويماً له من حيث هو خاتم.

ولكن ذلك الاتجاه – على رداءته- في نظر الجرجاني قد يبدو لغير المتأمل أنّ الحق معه؛ خاصة وأنّ الألفاظ ما هي إلا خدم للمعاني ومصرفة على حكمها ؛ وهذا-عنده – صحيح؛ ولكن الأمر ليس على إطلاقه ؛ إذ أنّ هذه المعاني التي هي روح الألفاظ ، لا تظهر إطلاقاً ولا تسفر عن وجهها إلا من خلال هذه الألفاظ يقول الجرجاني عن أصحاب هذا الاتجاه :" اعلم أنّا إن كنا نتبعنا العرف والعادة وما يهجس في الضمير وما عليه العامة أرانا ذلك أنّ الصواب معهم وأنّ التعويل ينبغي

---

(1) المقصود بأنصار المعنى هنا أنصار "الفكرة" المجردة وأنصار اللفظ أي اللفظ المجرد أيضاً

(2) دلائل الإعجاز، ص6.

(3) دلائل الإعجاز،ص257.

أن يكون على المعنى وأنه الذي لا يسوغ القول بخلافه ... فإنّ الأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وإلى ما عليه المحصلون لأننا لا نرى متقدِّماً في البلاغة مبرزاً في شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأي ويعيبه ويزري على القائل به ويغض منه"[2] .

ثانياً : الرد على أصحاب اللفظ المجرد:-

لم يكره الجرجاني شيئاً ولم يمقت مذهباً مثل كراهيته ومقته للمذهب اللفظي في دراسة الإعجاز والبلاغة ، ولذلك تراه كأنّما نذر حياته لمحاربته وتفنيد آرائه وتياراته ؛ وليس ذلك فحسب بل يعد الجرجاني هذا الاتجاه داءً دوياً ينبغي علاجه؛ ونباتاً طفيلياً يجب قلعه واجتثاثه، ولكن هذا النبات– في رأيه- قد نشب في القلوب وتأشب فيها ودخل بعروقه من نواحيها؛ ولذلك فإنك كلما قلعته عاد فنبت؛ وذلك لأن الذي قام في أوهام الناس من حديث اللفظ قد مازج النفوس وخامرها واستحكم فيها[1]

وما ذاك إلا لأنّ النَّاس قد اعتمدوا في تشكيل معارفهم على التقليد البحت وعلى التوهم والتخيُّل ، وليس أدلّ على فساد هذا المذهب اللفظي-عنده- من أنه لا يستطيع إقامة بلاغة أو إثبات إعجاز يقول:" ليس لمن حام – في حديث المزية و الإعجاز- حول اللفظ ورام أن يجعله السبب في الفضيلة إلا التسكع في الحيرة والخروج من فاسد القول إلى مثله"[2]

وهذا المذهب اللفظي له تيارات مختلفة عمل الجرجاني على تفنيدها ودحض آرائها. وتفصيل ذلك كالآتي:

(أ) أصحاب النظر إلى اللفظ المفرد:

إنّ النظر إلى اللفظ المعزول عن السياق والمنسلخ عن النظم من شأنه أن يبطل الإعجاز جملة ويرفع التحدي في نظر الجرجاني ؛ وما ذاك إلا لأنّ القرآن قد استخدم ألفاظاً عربية شائعة متاحة قبل مجيء الإسلام ؛ فلا يمكن والحال تلك أن تتجدد المزية في هذه الألفاظ وتصير معجزة بعد نزول القرآن وقد كانت من قبل ليست كذلك.

ومعلوم أنّ الإعجاز والتحدي قد وقع بأسلوب القرآن وليس بمفردات اللغة التي استخدمها والتي لا تستعصي على أحد من العرب ولا تتأبى عليه .

وليس أدل على ذلك من أنّ البليغ تنسب إليه العلاقات التي أقامها بين المفردات وتوخى فيها معاني النحو حتى تدل على أفكاره ومعانيه ، ولا تنسب إليه مفردات اللغة التي استخدمها في أنفسها ؛ إذ أنّ المتكلم لا يمكنه بحال أن يصنع تلك المفردات –للمرة الأولى- أو يزيد فيها شيئاً ليس لها في اللغة ، بل هو إن فعل ذلك افسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلماً ، وذلك لأنه لا يكون متكلماً حتى يستخدم مفردات اللغة على ما وضعت له ، ولأجل ذلك فإن الإدعاء بأن مفردات اللغة معجزة أمر "لو كان شيء أبعد من المحال وأشنع لكان إياه"[1] وذلك لأنّ الإعجاز سمة مميزة للقرآن وليس للغة بحال.

(ب) أصحاب النظر إلى سهولة المعنى:

---

[2] نفس المصدر

[1] المصدر نفسه ، ص 365.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[1] دلائل الإعجاز، ص 387.

أشترط بعض البلاغيين للفظ المستعمل في الكلام البليغ شروطاً مخصوصة وحدَّدوا له أوصافاً معيَّنة منها أن يكون سهلاً في اللسان بديعاً رشيقاً في الآذان أو أن لا يلتق فيه من الحروف ما يشينه أو يعكر صفوه ، ويبدي الجرجاني تعجبه الشديد ممن سلك هذا المسلك الغريب الذي لم يقل به أحد من العرب البلغاء الذين وقع فيهم التحدي ؛ يقول " ولم نرهم "أي العرب " قالوا إن النبي قد تحداهم – وهم العارفون بما ينبغي أن يصنع – بأن يسلم الكلام من أن تلتق فيه حروف تثقل على السمع"[2].

وفضلاً عن تعجُّب الجرجاني من هذا الرأي الذي شاع في عصره تراه ينكر صحته أيضاً ، إذ أنه لا ينهض – في نظره – عليه دليل مقنع ؛ يقول " ما رأينا عاقلاً جعل القرآن فصيحاً أو بليغاً بأن لا يكون في حروفه ما يثقل على اللسان ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان يجب أن يكون السُّوقي من الكلام والسفساف الرديء من الشعر فصيحاً إذا اخفّت حروفه"[1].

ج- أصحاب النظر إلى غرابة اللفظ:

أشار الباقلاني إلى أنّ هنالك اتجاهاً يؤكِّد أصحابه أنّ الإعجاز والبلاغة إنما هي في غرابة اللفظ وفخامته ولم يعلق الباقلاني على ذلك في دراسته[2] إلا أنّ الجرجاني قد رفض هذا الاتجاه بشدة؛ إذ أن غرابة اللفظ عنده ليست معياراً صحيحاً للإعجاز ولا مقياساً سليماً للتفاضل والبلاغة ؛ خاصة وأن البلاغيين الكبار – كالجاحظ مثلاً– لا يستحسنون الألفاظ الغريبة ولا تعجبهم المفردات الوحشية ؛ ثم أن مفردات القرآن نفسها ليست كذلك ؛ يقول الجرجاني: "كيف وأنت تقرأ السورة من السور الطوال فلا تجد فيها من الغريب شيئاً وتتأمل ما جمعه العلماء في غريب القرآن فلا ترى الغريب إلا في القليل... ثم لو كان أكثر القرآن غريباً لكان محالاً أن يدخل ذلك في الإعجاز وأن يصح به التحدي....ألا ترى أنه لا يتعذر عليك إذا عرفت ما جاء من الغريب في معنى الطويل أن تعارض من يقول "الشوقب" بأن تقول "الشوذب" وإذا قال "الأمق" أن تقول "الأشق " وعلى هذا السبيل"[3].

د- أصحاب البديع:

هيمنت الزخارف البديعية والجماليات اللفظية على الأعمال الأدبية قبل عهد الجرجاني وقد أخذت تزداد شيئاً فشيئاً حتى ضاق بها بعض دارسي البلاغة و الإعجاز ذرعاً ، ولكن هنالك من جعلها مقياساً عليه يعول في البلاغة ومعياراً إليه يرجع في أمر الإعجاز ؛ وقد رفض الإمام الباقلاني من قبل أن تكون معرفة الإعجاز من جهة ما يتضمنه القرآن من البديع ؛ وذلك لأنّ البديع-عنده- ليس فيه ما يخرق العادة أو يخرج عن العرف بل إنّه يمكن استدراكه بالتعلُّم والتصنُّع له[1].

أما الجرجاني فلم يستحسن من البديع إلا ما كان خادماً للمعنى وكان موقعه من العقل حميداً ، إذ أنّ المتكلم – عنده- ما تكلم أصلاً إلا ليبيّن مراده ومقصده ؛ لا ليوشي كلامه بنمنمات البديع وزخارفه ، وليس أجلب للاستحسان – عنده – من

---

[2] دلائل الإعجاز ، ص 475.

[1] دلائل الإعجاز،519.

[2] الباقلاني : إعجاز القرآن ، ص167.

[3] دلائل الإعجاز، ص397.

[1] إعجاز القرآن، ص162-163.

أن ترسل المعاني على سجيتها لتطلب الألفاظ لأنفسها ، أما من طلب المعاني للألفاظ فقد خرج عن الجادة وأتى أمراً منكراً ، وهذا ما فعله المتأخرون ؛ يقول : " نجد في المتأخرين كلاماً حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ماله اسم " البديع" إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم ويقول ليبين"[2]

فهؤلاء المتأخرون لشـغفهم بالبديع وتعلقهم الشـديد به ضـاموا له المعنى الذي هو أولى الأمور بالعناية ؛ يقول أبو تمام[3]:

سيف الإمام الذي سمتـه هيبتـه لما تخرم أهل الأرض مخترماً

قرت بقران عين الدين وانتشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما

وقال أيضاً:

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون أمذهب أم مذهـب

فهذه الأبيات على خلوها من المعنى – في نظر الجرجاني - لم يزد صـاحبها على أن أسمعك حروفاً مكررة لا فائدة فيها.

هـ- أصحاب النظر إلى الأوزان

إنّ من الأمور التي لا معنى لها عند الجرجاني إقحام قضـية الأوزان هذه في الإعجاز واعتبار أنّ الحركات والسكنات صفة يقوم بها التحدي ؛ إذ أنّ ذلك لا مدخل له في البلاغة والفصاحة ، ولو كان الأمر كذلك لخرج الأمر – عند الجرجاني – إلى ما تعاطاه مسيلمة الذي جاء لحماقته بأوزان كأوزان القرآن نحو قوله " **إنا أعطيناك الجماهر فصل لربك وجاهر** "[1].

و- أصحاب النظر إلى الفواصل:

لما كانت آيات القرآن العظيم ذات فواصـل ونهايات مختتمة بحروف متشـابهة فقد قرن بعضـهم بين فواصـل الآي والأسـجاع ؛ ولأجل ذلك حمل الإمام الباقلاني من قبل على السـجع حملة عنيفة ونفاه عن القرآن ونزَّهه عنه ؛ وليس ذلك فحسب بل تعسَّف تعسفاً في إيراد الأدلة على ذلك[2].

أما الجرجاني فقد سخرممن خُيِّل إليه أنّ الإعجاز في هذه الفواصل ، وحكى أنّ بعضهم وضع فصول كلام أواخرها كأواخر الآي مثل " **يعلمون**" و " **يؤمنون**" وأشباه ذلك ؛ اعتقاداً منه أنه بذلك يعارض القرآن ويجاريه[3] .

---

(2) الجرجاني: أسرار البلاغة، ص6.

(3) دلائل الإعجاز، ص523-524.

(1) دلائل الإعجاز، ص474.

(2) الباقلاني: ،ص111-113.

(3) دلائل الإعجاز، ص387.

ز- أصحاب النظم اللفظي:

عوَّل الجرجاني على النظم في دراسة الإعجاز تعويلاً كبيراً؛ بل عدَّه الأصل الذي يدور عليه الأمر في ذلك. إلا أنّ فكرة النظم باعتبارها محدداً للإعجاز لم تكن فكرة جديدة ابتدعها الجرجاني وإنما تناولها قبله الكثيرون؛ ولكنهم ذهبوا في تفسيرها كل مذهب . وقد رفض الجرجاني كل أشكال النظم إذا لم تسلك المسلك الذي نهجه ولأجل ذلك كان يقول في تحد واضح[4]:

إني أقول كلاماً لست أخفيـــه ولست أرهب خصماً إن بدأ فيـه

ما من سبيل إلى إثبات معجـزة في النظم إلا بما أصبحت أبديـه

وهذه الأبيات تظهر بما لا يدع للشك مجالاً أنّ للنظم تفسيرات متعددة وإيضاحات متنوعة لم يرض عنها الجرجاني ولم يعتد بها؛ ولأجل ذلك يقول " **إنّ** المتعاطي القول في النظم والزاعم أنه يحاول بيان المزية فيه؛ وهو لا يعرض فيما يعيده ويبديه للقوانين والأصول التي قدمنا ذكرها ولا يسلك المسالك التي نهجناها- في عمياء من أمره وفي غرور من نفسه وفي خداع من الأماني والأضاليل"[1] .

ولأجل ما سبق يبدو أنّ للأمر أصولاً وقوانين وليس هو قولاً مرسلاً وإدعاء مجملاً بلا إيضاح وضبط وتفصيل ، ولهذه الدقة الشديدة التي تميز بها منهج الجرجاني تراه يرفض قول القاضي عبد الجبار **:"** إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة "[2] .

ولعل غير المتأمل في الخلفية الفكرية لكلا الرجلين يظن أن كلام القاضـــي هو نظرية الجرجاني بالضـــبط ؛ إلا أن الجرجاني يرفض ذلك لأنه إذا كان هذا النظم نظماً صوتياً لا يتعلق بالعقل والفكر والمعنى فلا اعتداد به – عنده – حيث أنه إذا ثبت عدم الاعتداد بالجانب الصـــوتي في المفردة فلا مبرر للاعتداد به عند اتحاد الكلم ، يقول : " وما مثل من يزعم أنّ الفصاحة صفة اللفظ من حيث هو لفظ ونطق لسان؛ ثم يزعم أن يدعيها لمجموع حروفه دون آحادها - إلا مثل من يزعم أن هاهنا غزلاً إذا نسج منه ثوب كان أحمر وإذا فرق ونظر إليه خيطاً لم تكن فيه حمرة أصلاً"[3].

ولما كان الأمر كما ذكرنا فإن النظم عند الجرجاني إنما هو ضم مخصوص ينظم المفردات ويجمع شملها ويتوخى فيه معاني النحو وأحكامه ، أما إذا لم يتم فيه ذلك فإنه يكون نطقاً باللفظة في أثر اللفظة بشكل مجرد عن المعنى ومنفصل عن العقل والفكر، وليس من عاقل – في رأيه -يعتد بذلك أصـــلاً ، ولهذا يقول : " ليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا ويعلم ضرورة أنّ المعنى في ضم الكلم بعضها إلى بعض وتعليق بعضها ببعض لا أن ينطق بها في أثر بعض "[1] إذ أنّ ذلك لا يقيم معنى ولا يشكِّل فكرة ، فلا يمكن مثلاً أن تضم فعلين أو حرفين إلى بعضها فيعطيانك معنى أو يكونان عند المتلقي فكرة

---

(4) دلائل الإعجاز، ص9.

(1) دلائل الإعجاز،ص393.

(2) المغني ،ص199/16.

(3) دلائل الإعجاز، ص409

(1) دلائل الإعجاز، ص466.

؛ قل مثلاً " ضـــحك خرج " أو " عن في " فليس هذا النظم كلاماً بحال ، بل لا يكون كلاماً حتى يتوخى فيه قوانين النحو وأحكامه ، وليس المقصود بمعاني النحو في هذا المضمار معرفة الحركات والسكنات .

زز- أصحاب النحو اللفظي:

سـبق أنّ معاني النحو وأحكامه التي يعول عليها الجرجاني في نظريته ليس المقصـود بها حركات الإعراب ؛ وإنما المقصـود تلك العملية النحوية التي تجمع شـمل المفردات وتحدَّد مواقعها وتركبها تركيباً يدل على مقاصـد المتكلم ومعانيه بصـورة دقيقة أي: هو ذلك الجانب المرتبط بالعقل والمتعلق بالفكر والمستعان عليه بالروية ، إذ ليس الغرض من نظم الكلم توالي الألفاظ في النطق باعتبارها أصـواتاً متتالية ، وإنما الغرض هو تناسـق دلالات هذه الكلم وتلاقي معانيها على النحو الذي يرتضيه العقل.

ولما كانت الأمور على هذه الصـفة فإنّ الناظر إلى النحو نظرة لفظية محضـة من حيث تحديده للحركات والسـكنات في أواخر الكلم فحسـب محاولاً أن يجعل ذلك صـفة يكون بها التفاضـل ويقوم بها الإعجاز وعليها تنهض أركان البلاغة في ضلال من شأنه وفي عمياء من أمره ؛ وذلك لأنّه لا يتصور في وهم ولا يصح في عقل أن تكون حركات الإعراب أمراً يتم به التفاضـــل ؛ لأنّ البلاغة مرتبة تأتي بعد الســـلامة من اللحن والخطأ النحوي من جانب؛ ثم إنّ هذا الأمر الذي يتوهم فيه البلاغة والتفاضـل أمر مشـترك بين العرب كلهم لا تند عنهم فيه شـاردة ولا واردة من جهة أخرى ، ومعلوم أن النحو الذي في أي سـورة من سـور القرآن هو النحو الذي في أي كلام عربي آخر مهما كانت درجته في البلاغة . وهذه الأمور جميعاً تدحض قول من جعل من النحو مقياسـاً للتفاضـل ومعياراً للاسـتحسـان والبلاغة ، يقول الجرجاني " ثم رأوا الناس وأظهر شـــيء عندهم في معنى الفصـــاحة تقويم الإعراب والتحفظ من اللحن فلم يشـكوا أنّه ينبغي أن يعتد به في جملة المزايا التي يتفاضل فيها كلام وكلام في الفصاحة" [1] وقد كان أمرهم ذلك عجباً .

2- جانب البناء:

كان الاعتداد بالعقل وقبول أحكامه طابعاً عاماً وسـمة مشـتركة للفكر الإسـلامي على عهد الجرجاني ، ولم يكن ذلك قاصـراً على المعتزلة وحدهم ، ولا كان سـمة انفردوا بها دون غيرهم ، بل كان الأشـاعرة - الذين ينتمي الجرجاني إليهم - يعدون النظر العقلي أمراً واجباً لا منـاص عنـه ولا حيـاد عند الاســـتدلال[2] ؛وذلك لأنه أحد الطرق التي بها تدرك العلوم والمعـارف عندهم، ولما كان العقل بهذا القدر من الأهمية في بناء العلوم فقد اعتد الجرجاني به اعتداداً كبيراً وجعله المحور الذي حوله دار ؛ ولأجل ذلك لم يغادر في منهجه صـغيرة ولا كبيرة إلا أدرجها في ذاك الإطار وأسبغ عليها الصبغة العقلية الصـارمة ، وكان أول ما أدخله في ذلك المفاهيم التأسيسية لهذا العلم نحو " **البلاغة ، الفصاحة ، النظم** " وتحت هذه المظلة العقلية التي تجنح بشكل مباشر نحو المعنى أدرج الجرجاني نظريته بكافة أقسامها وهذه الأقسام تتمثل في الشكل التالي:

المقاصد والمعاني

---

[1] دلائل الإعجاز، ص399.

[2] الزركشي : البحر المحيط 31/1، الآمدي: أبكار الأفكار في أصول الدين 1 / 4 ،مخطوطات الجامعة العربية القاهرة، نقلاً عن محمود الشافعي المدخل إلى علم الكلام ص 140.

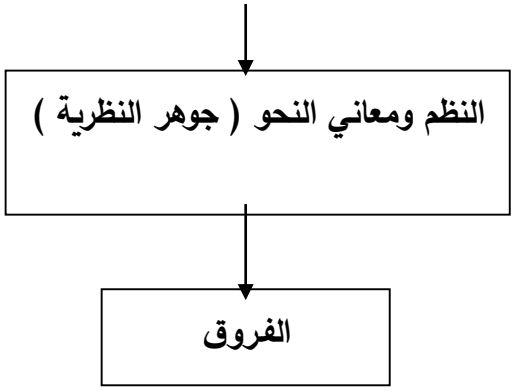

وقد فصَّـل الجرجاني هذه العناصـر في مواضـع متفرقة من كتابه "**الدلائل**" وقد ذكرها في بعض الأحيان مجتمعة حين قسمها على النحو الأتي [1]:

1- النظم الذي مداره على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه .

2- الفروق التي ليس لها غاية تقف عندها .

3- المقاصد والأغراض التي تعرض المزية في الكلام باعتبارها ، أي ليست تلك المزية بسبب النظوم والفروق في أنفسها؛ وإنما بسبب ارتباطها بهذا العنصر الأخير".

ولا شـك أنّ كل عنصـر من العناصـر السـابقة لا يعمل منفرداً ولا يقوم برأسـه؛ إذ أن النظم يرتبط أشـد ما يكون الارتباط بالمقاصـد والأغراض كما اتضـح سـابقا ؛ وإلا خرج إلى تلك النظوم اللفظية التي رفضـها الجرجاني كما سـبق ، فالنظم والمعاني "الأغراض " وجهان لأمر واحد ؛ إذ أن المعاني إنما هي الأمور المقصـــودة الكامنة في النظم والنظم هو الجانب البين لهذه المعاني. وهذان العنصـران إذا بلغا درجة سـامية من الجودة وشـأوا رفيعاً من الفضـل فاق الكلام غيره بمقدار جودة ذانك العنصرين فيه ؛ ومن هنا تنشأ الفروق كنتيجة حتمية للنظرية ؛ يقول الجرجاني: " ليس من فضل ومزية "أي : فروق" إلا بحسب الموضع "أي: النظم " وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم"[1]

وتفصيل ذلك كالآتي:

أولاً : المعاني والأفكار:

إنَ للمتكلم خواطر تجيش في صدره وأفكار ومعان تختلج في ذهنه ؛ وهذه المعاني لا تكون إلا مكنونة محجوبة حتى يظهرها الكلام ويبديها ؛ ولأجل ذلك فإنه لا يمكن أن يخلو الكلام من ذلك بحال ؛ وإلا كان عبثاً بلا جدوى ولا فائدة ، ولا ريب أنّ المقصـد أو الفكرة التي منها انطلق الكلام وعليها ارتكز هي الأصـل الذي يعول عليه في ذلك ، وما الكلام نفسـه بكافة أبعاده وجمالياته إلا خادم لهذه الفكرة ومصـرف على حكمها ؛فالمزية كل المزية إذن في المعاني المسـتنبطة من

---

[1] دلائل الإعجاز، ص78.

[1] المصدر السابق

الأسلوب والمستعان عليها بالرؤية والفكر ، ولهذا لم يكن للألفاظ من فضل سوى التعبير عن تلك المعاني والكشف عنها ؛ إذ ما هي إلا مجرد دليل عليها – كما أشـار الجرجاني – وليس للدليل إلا أن يريك الشـيء ويرشـدك إليه ويؤديه لك، أما أن يصير الشيء بالدليل على صفة لم تكن له– كما يدعي اللفظيون – فهذا ما لا يصح ولا يكون[1].

وليس هذا الكلام تقليلاً من شـأن الأسـلوب والألفاظ في فكر عبد القاهر وإنما وضـع لها في موضـوعها المناسـب ، وليس من أحد ينكر منزلـة الدليل من المدلول عليه؛ فإذا كان المدلول عليه أمراً مهماً كان دليله كذلك وليس العكس ، وما لا يتم الواجب إلا بـه - كما يقول الأصـوليون – فهو واجب ؛ ولأجل ذلك اكتسـب الدليل مكانة عظيمة لموقعه المتميز من المدلول عليه.

وإذا ما ثبت أنّ الكلام ما هو في الأصل إلا معان ينشؤها الإنسان في نفسه وتوصف بأنها مقاصد وأغراض[2] فإنّ هذا الإنسـان المفكر إنما يجيء بالألفاظ مرتبة في نطقه بعد أن ترتبت في نفسـه وانتظمت في ذهنه ؛ ولأجل ذلك فإنّ هذه الألفاظ بلا ريب تابعة للمعنى وملازمة له؛ وهذا التلازم من شـأنه أن يجعل الألفاظ مرآة دقيقة للمعاني ؛ فإذا ما تغير النظم والأسلوب شيئاً قليلاً فلا شك أنّ ذلك إنما كان تغيراً سابقاً له في المعنى الدقيق ؛ ولهذا لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى تكون لمعنى أحدهما مزية ليس للأخرى[3] .

ولا شـك أنّ لشـدة هذا الارتباط آثاراً بيِّنة ونتائج واضـحة وكما تدل مفردات الكلام على النكرة ، فإنّ للفكرة أيضـاً دورها البـارز في تحديد معاني هذه المفردات يقول ابن تيمية : " لم يقل أحد من العقلاء أنّ اللفظ يدل على المعنى بنفسـه دون قصد أحد وأن تلك الصفة لازمة له"[4].

وإذا أردت دليلاً بيِّناً على أنّ الفكرة تمنح الألفاظ معانيها وتعطيها دلالاتها فاستقرئ لفظة "**أمة**" مثلاً في الأسـلوب القرآني حيث تجدها تعطي دلالات مختلفة ومعانٍ متباينة يحددها السـياق والفكرة العامة [1]، إذ تجدها مرة بمعنى المدة من الزمن كما في قوله تعالى: { **وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة**} "سورة يوسف: 45" وتجدها أيضاً بمعنى الرجل الجامع لصفات الخير الذي يؤتم به كما في قوله تعالى : { **إن إبراهيم كان أمة**} "سورة النحل الآية: 120":

---

(1) دلائل الإعجاز، ص488.

(2) دلائل الإعجاز، ص528.

(3) دلائل الإعجاز، ص260.

(4) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، ج17 ، ص 417.

(1) للفظ "أمة" معان كثيرة يحدِّدها المقصد العام للسياق؛ يقول القرطبي : "الأمة اسم مشترك يقال على ثمانية أوجه "فذكر الأوجه السابقة ثم قال: " والأمة: القامة وهو طول الإنسان وارتفاعه يقال من ذلك : فلان حسن الأمة أي القامة . والأمة : الرجل المنفرد بدينه وحده لا يشركه فيه أحد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " يبعث زيد بن عمرو بن نفيل أمة وحده "والأمة : الأم يقال : هذه أمة زيد يعني أم زيد " "الجامع لأحكام القرآن ج9 ،ص10 وج2، ص127" ويجمع الأصفهاني هذه المعاني جميعها في قوله : "الأُمَّةُ كُلُّ جماعَةٍ يَجْمَعُهُمْ أَمْرٌ مَا إِمَّا دِينٌ وَاحِدٌ أَوْ زمانٌ واحِدٌ أو مكانٌ واحِدٌ سواءٌ كان ذلك الأَمْرُ الجَامِعُ تَسْخِيراً أو اخْتِيَاراً" غريب القرآن ،ج 1، ص 23 : وانظر كذلك تفسير القرآن العظيم ، ج2 ، ص 439".

وتجدها تارة أخرى بمعنى الجماعة من الدواب والطير: { **وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم** } "سورة الأنعام الآية: 38"

وتجدها أيضاً بمعنى الجماعة من الناس لا يجمعهم شيء سوى مصلحة معينة كما في قوله تعالى :

{ **ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون**} "سورة القصص الآية: 23"

وتجدها أيضاً بمعنى الجماعة من الناس يجمعهم دين واحد وعقيدة متفقة كما في قوله تعالى:

{ **وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون** } "سورة الأنبياء الآية: 92"

وهذا الأمر لـه أمثال متعدِّدة في القرآن العظيم، وإذا أردت دليلاً آخر على ما ذكرنا فخذ ألفاظاً معيّنة في اللُّغة وقدَّر دلالاتها وحدَّد معانيها قبل أن تنتظم وتشكَّل فكرة معيَّنة ومقصداً مخصوصاً قل مثلاً : (الأصم ، الكريم، شك ، ثيابه ، محرم) ، فإنه يمكنك أن تقول في معانيها :

الأصم: الذي لا يسمع

الكريم : المعطاء

شك : ضد أيقن

ثيابه: ما يلبسه من الملابس يستر به جسده

محرم : التحريم ضد التحليل

ولكن رغم كل ذلك انظر إليها في قول عنترة

فشككت بالرمح الأصم ثيابه ليس الكريم على القنا بمحرم

فشك في البيت : تفيد الطعن بالرمح ، والأصم: الصلب الذي لا تجاويف فيه ولا ينكسر، وثيابه : جسده وذلك للمجاورة نحو قوله تعالى :{ **وثيابك فطهر**} أي : جسدك، والكرم هنا أقرب إلى الرفعة والشرف منه إلى العطاء، ومحرم : مستحيل وممتنع. ألا ترى كيف تغيَّرت دلالات المفردات اللغوية المنسلخة عن النظم عندما انتظمت فشكلت فكرة متكاملة ومقصداً معيناً[1]. ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يعقل إطلاقاً أن يتعلق الفكر بالمفردات اللغوية المنعزلة عن السياق وإلا لما تصور أن يكون للأعجمي فكر أصلاً ، وإذا أردت دليلاً بيِّناً على عدم هذا التعلُّق - فانظر إذا قلت "خرج زيد" مثلاً ؛ فإنك دون أدنى شك لا تريد أن ترى السامع معنى (خرج) في اللغة ولا أن تشرح له معناها في العربية ولا أن تعرفه بزيد وتقدمه لـه للمرة الأولى – بل لا بد له أولاً من أن يعرف معنى خرج ويعرف زيداً ابتداء قبل الحديث عنهما، ثم بعد ذلك تعلمه أنت بإسناد الخروج في وقت مضى إلى زيد هذا الذي يعرفه من قبل ، ولا شك أن غاية ما فعلته هنا هو إعلامك للسامع بنسبة الخروج الماضي إلى زيد وإسناده له[1] .

---

[1] جمال الدين عبد العزيز: المفردات والمفاهيم القرآنية ، مجلة تفكر العدد (1) ، سنة 2000م ، ص79.

[1] دلائل الإعجاز ، ص 412.

وإذا أردت دليلاً آخر – من أدلة الجرجاني في عدم تعلق الفكر بالمفردات اللغوية فأنظر إلى بيت إمريء القيس حينما تزال مفرداته عن مواضعها وينتفي التركيب والإسناد وغيره من العلاقات النظمية: من نبك قفا حبيب ذكرى منزل[2].

هل تجد الفكر يتعلق بهذه المفردات التي أزيلت علاقاتها النظمية ؟[3] والجواب بالطبع لا.

ولما كانت هذه الأمور على الوجه الذي أسلفنا فإنه لا يمكن أن يتعلق هذا الفكر بالمفردات إلا تصوراً[4] بل إنّ هذا التصور نفسه –عند الجرجاني – لا تؤدي إليه المفردات ولا تقود إليه ، إذ أن المفردات لم توضع أصلاً لتعرف معانيها في أنفسها؛ وإلا أدى هذا القول إلى ما لا يشك عاقل في استحالته؛ وهو أن يكون أهل اللغة قد وضعوا للأجناس أسماء لا تعرف إلا بها؛ وكأنهم بذلك لو لم يقولوا مثلاً " رجل ، فرس ، دار" لما كان يكون لنا علم بهذه الأجناس ؛ وهذا أمر في غاية الاستحالة والشناعة ، إذ أن هذه الأسماء ما هي إلا سمات وعلامات على ذوات متصورة أصلاً ؛ ولا تؤدي إلى هذا التصور ولا تقود إليه[5].

أما كون هذه المفردات المنعزلة باعتبارها سمات منسلخة عن النظوم والتراكيب دون أن يدخل الإسناد فيما بينها فهذا ما يجعلها بعيدة عن الفكر ؛ إذ أن الإنسان إذا ما فكر فهو إنما ينسب الأشياء إلى بعضها بشكل متفاوت فهو إما:

أن يخبر عن شيء بشيء

أو أن يضيف شيئاً إلى شيء

أو أن يشرك شيئاً في حكم شيء

أو أن يخرج شيئاً عن حكم قد سبق منه لشيء

أو أن يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء آخر

وهذه الأمور المجملة يفصلها الجرجاني عند حديثه عن معاني النحو وأحكامه فيما سيأتي ، وهذه الأشكال التركيبية للكلام -عنده -هي التي تتعلق بالفكر دون المفردات؛ ولأجل ذلك يقول : " لا يخفى على من له أدنى تمييز أن الأغراض لا تعرف من الألفاظ ولكن تكون للمعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد"[1].

ولما كانت المقاصد لا تتعلق – عند الجرجاني - بآحاد الكلم ؛ بل بالنظم؛ عندما تتلاقى معانيها وتتآزر على نحو متبادل مكوَّنة بذلك علاقات نظمية – فإن هذا الرأي يذكرنا بما سبق من قول الغزالي ذلك الإمام الأشعري الذي ربط بين الكلام النفسي وبين النظم ؛حيث جعل الكلام النفسي– الذي يسميه بالفكر أيضاً – هو العلم بنظم الألفاظ والعبارات[2] .

---

[2] صدر البيت بوضعه الصحيح هو قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وتمامه بسقط اللوى بين الدخول فحومل وهو مطلع معلقة إمري القيس

[3] دلائل الإعجاز ، ص410.

[4] يقسم المناطق دراسة المنطق إلى شقين هما: التصور وهو معرفة الأشياء وتصورها آحاداً و التصديق وهو العلم بنسبة الذوات المتصورة إلى بعضها أما بالسلب أو الإيجاب " أي النفي والإثبات" أو قد سمى هذا الجانب تصديقاً لأنه يتطرق إليه التصديق والتكذيب، انظر الغزالي: معيار العلم، تحقيق على أبو ملحم ط / 1 دار الهلال 1992م ، ص 40 .

[5] دلائل الإعجاز، ص416.

[1] دلائل الإعجاز،ص 539.

[2] الاقتصاد في الاعتقاد، ص 143.

وإذا اتضح الارتباط الوثيق بين المقاصد والنظوم ؛ فإنّ الجرجاني لم يفسَّر النظم – الذي ذهب العلماء من قبله في تفسيره كل مذهب – إلا بمعاني النحو الناظمة لمفردات الكلام والمرتبطة بالعقل، وهذه الفكرة العبقرية ليست بجديدة كل الجدة في التراث الإسلامي ؛ وإنما الجديد هو بسطها بهذا الشكل الذي فعله عبد القاهر ؛ يقول الشاطبي: : "إنّ سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك ؛ بل هو يبيَّن في كل باب ما يتعلق به حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان"[1].

ومما لا ريب فيه أنّ لمحاولة إدراك الأغراض والمقاصد أهمية عظمى في فهم النصوص وتفسيرها ؛ وإذا ما عدم الناظر - في القرآن- ذلك وحاول اللهث وراء الألفاظ المجردة أدى ذلك إلى خلل كبير في الفهم والإدراك ؛ بل ربما أدى إلى التورط في الهلكة أيضاً؛ خاصة في تلك النصوص التي تحمل معانٍ أعمق ودلالات أبعد غوراً من ظاهر اللفظ .

ولا يقتصر ذلك الأمر على تلك النصوص التي لا يتم فهمها دون إدراك معنى المعنى – بحسب تعبير الجرجاني- وإنما يتعداه إلى تلك النصوص التي يذهب فيها الذهن كل مذهب؛ رغم أنه لم يرد فيها من المجازات والاستعارات شيء ولم يبدل نظمها عدولاً ؛ ففي مثل هذه النصوص إن لم يتقيَّد الناظر بالمقاصد التي أرادها المتكلم فإنه لا شك سيضل في فهمه وإدراكه ؛ ولأجل ذلك عظمت الحاجة إلى إدراك ذلك ؛ انظر مثلاً إلى قوله تعالى : { **قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن** } "سورة الإسراء الآية: 110"

فإذا ما أجريت الأمور على ظاهرها دون التحري من المقصد خرجت بمعنى- والعياذ بالله- في غاية الشناعة فاثبت مدعوين تعالى الله عن الشريك كما تقول لرجل آخر : ادع زيداً أو ادع عمراً فأيا ما دعوت فإني أريده ولكن الأمر بخلاف ذلك ؛ إذ أن المعنى: سموه الله أو سموه الرحمن فبأي دعوتم فإن هذه الأسماء الحسنى له تبارك وتعالى [1].

ولما كان الأمر كما أسلفنا فإن المعاني والمقاصد هي كل ما في الكلام ؛ إذ أنها الخلاصة التي أراد المتكلم توصيلها وهي الزبدة التي يسعى السامع إلى إدراكها واستخلاصها ؛ ولولاها لما كان الكلام شيئاً ؛ ولهذا عظمت فائدتها فاشتدت الحاجة إليها وكثر اهتمام العلماء بها .

واستناداً على جميع ما سبق واعتماداً على كل ما أورده العلماء آنفاً فقد تبيَّن بصورة لا يخالطها الشك ولا يعتريها الارتياب أنّ الفكر يتعلق بتركيب الكلام ونظمه لا بالكلمات المنسلخة عن السياق والمنعزلة عن النظم، خاصة وأن عمل العقل في الكلام إنما هو ترتيبه على وجه مخصوص وتركيبه على طريقة معينة حتى يكون دليلاً على الفكرة وتشكيلاً للأغراض والمقاصد ، ولما كان النظم هو ما يفعله الفكر في الكلام فإنه كان سبيل السامع وطريقه إلى إدراك المعاني والأفكار أيضاً، إذ بسواه لا يصل السامع إلى المعنى المنشود ولا الهدف المطلوب ؛ بل ربما يتوهم من المعاني ما لا يقال ، ولأجل ذلك كان النظم شيئاً مهماً وأمراً في غاية الخطورة ؛ ومن هنا كثر اهتمام الدارسين للإعجاز به وعظمت مكانته

---

[1] الموافقات ، 4 / 76.

[1] دلائل الإعجاز، ص375.

عندهم ؛ إلا أنّ اهتمام الجرجاني به على الصـورة التي درس وعلى الطريقة التي عمد كان هو الأمر الذي كتب له به الثناء والتقدير على تعاقب القرون وتطاول الدهور والأزمان.

ثانيا : النظم:

إنّ التناسب والانسجام من أهم الخصـائص والسمات التي يتحقق بتحققها الجمال وينتفي بانتفائها ؛ إذ لابد لكل عمل بديع وصنعة مستحسنة من وجود آصرة تجمع المختلف منها والمؤتلف والمتشابه فيها والمتباين ، ولا ريب أنّ النظم المحكم والرصـف المتفرد والبناء المتلاحم لهي من أخص خصـائص القرآن وأدق صـفاته، حيث أنه ما سـمى قرآناً إلا لسـبب مخصوص وغرض معين؛ وهذا الغرض إنما هو دلالته في اللغة على الضم الرائع والتأليف المتفرد والرصف الذي ليس له مثيل[1]. يقول الجرجاني : " إنما كان قرآناً وكلام الله عز وجل بالنظم الذي هو عليه "[2]. وهذا المعنى تفيده أوصـاف أخرى ذكرها الله في كتابه ؛ إذ ذكر أنه كتاب أحكمت آياته وقد ذهب المفسـرون إلى أن من معاني الإحكام [3]:الإحكام في النظم والرصف والتأليف[4].

ولما كان الأمر على هذا الوجه فإنّه ينبغي مراعاة هذه الصـفة التي عليها القرآن عند التعامل معه في كافة المجالات ؛ دون اسـباغ صـفات وسـمات أخرى من خارجه ؛ إذ أنّ من أخطر معايير النقد وأكثرها خطأ وشـططاً وغلواً لهي تلك المفروضة من الخارج ؛ حيث أنّ هذه المعايير الخارجية عادة ما تتسم بالبعد عن الجو الفني والدلالي العميق المراد نقده هذا فضلاً عن كونها لا تصل في نهاية المطاف إلا إلى أحكام غير متقبلة ولا مرضية ، وهذا أمر معروف في الدراسات النقدية عموماً.

وإذا كان الضم الحسن والنظم المتفرد والرصف الرائع والتأليف البديع من أبرز سمات القرآن وأظهر خصـائصه وأوقعها ، فهو أيضـاً من أهم الحصون والصياصي التي تدفع عنه التبديل وتمنع عنه شائبة التحريف والتغيير ؛ إذ أنَّ القرآن

---

(1) كلمة (قران) تشـير في اللغة إلى الضـم وتدل على التأليف والجمع وهي مصـدر مختوم بالألف والنون كالرجحان والكفران والفرقان وهي من الفعل قرأ والقراءة المعروفة هي ضم الحروف والكلمات بعضـها إلى بعض أما في أصـلها اللغوي الأول فهي مجرد الضم يقول عمرو بن أبي كلثوم:

تريك إذا دخلت على خـلا وقد أمنت عيون الكاشحينا

ذراعي عيطل أدماء بكر هجان اللون لم تقرأ جنينا

أي لم تضـم في رحمها جنيناً ، ومنه لفظ القروء وهو من الجمع أيضـاً وذلك لإجتماع الدم في الرحم ، ولهذا قال تعالى : { **إنا علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرآناه فاتبع قرآنه**} قال ابن عباس أي إذا جمعناه وأثبتناه في صـدرك فاعمل به ، وقال بعض العلماء أنه قد سـمى قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمرة جميع العلوم،(انظر في ذلك: غريب القرآن للراغب الأصفهاني 402/1.

(2) دلائل الإعجاز، ص519.

(3) تدل الآية { **كتاب أحكمت آياته** } على أن القرآن كله محكم لأنه إحكام النظم والرصـف وذلك لأنه التعريف بالإضـافة هنا يفيد العموم وقد ذكر القرطبي أنه (قيل أن القرآن كله محكم لقوله أحكمت آياته (الجامع لأحكام القرآن 4/ 10) وقد ذكر ابن كثير أيضـاً أن القرآن كله متشـابه وقد نقل هذا القول عن مجاهد(انظر تفسير القرآن العظيم 4 / 51) ويقول القرطبي أيضـاً الإحكام هنا منع القول من الفساد (الجامع لأحكام القرآن 10/4) وقد قيل في معنى الإحكام أقوالاً كثيرة منها: أنّ المحكم هو الناسخ والمتشابه هو المنسوخ، ومنها : أنّ المتشابه ما يحتمل وجوهاً كثيرة فالمحكم أصـل ترد إليه الفروع والمتشـابه هو الفرع ، ومنها : أن المحكمات هي التي فيها حجة الرب ، ومنها : أن المحكم هو ما أجمع عليه والمتشابه هو ما اختلف فيه ، وقيل أن المحكمات هي الآيات البينات واضحات الدلالة،(أنظر في ذلك إلى الجامع لأحكام القرآن 4 /10،وتفسير القرآن العظيم4 /51، 345، وغريب القرآن 1/ 255.

(4)الجامع لأحكام القرآن ، 4 ج، تحقيق أحمد عبد المنعم البردوني ، ط/ دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ص10.

لكونه دقيق النظم وثيق الروابط حساس البنية فهو غير قابل لما هو ليس منه على الإطلاق ، والفرق كبير وشاسع بين النظم الإلهي والنظوم البشرية الأخرى ولأجل ذلك يقول الجاحظ : "وفرق بين نظم القرآن وتأليفه ونظم سائر الكلام وتأليفه"[1].

بل إنّ القرآن لقوة الروابط ودقة النظم فيه إن شابه شيء من شوائب البشر طرحه وظهر فيه النشوز كأوضح ما يكون الظهور وبان فيه الخلل كأظهر ما يكون البيان؛ وما ذاك إلا لدقة النظم وإحكامه ؛ ولهذا يقول الإمام القرطبي : إن آياته قد : " نظمت نظماً محكماً لا يلحقها معه تناقض ولا خلل"[2]. ولأجل ذلك أيضاً يقول الله تعالى { **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً** } "سورة النساء ،82" وبمفهوم المخالفة – كما يقول الأصوليون - فإنّ الآية تقرَّر أنّ: القرآن لما كان من عند الله فقد وجدوا فيه تناسقاً عجيباً لا يستطيع الفصحاء والبلغاء الإتيان بمثله في النظم والتأليف ؛ إذ أن القرآن نص إلهي متماسك الأجزاء؛ متلائم التراكيب؛ آخذ بعضه بحجز بعض ، وهو على اختلاف ما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة والطرق المختلفة يجعل المختلف كالمؤتلف والمتباين كالمتناسب ، الأمر الذي تجد خلافه في نظوم البشر وتآليفهم.

ولما كان النظم بهذه الصفة وكان من الأهمية في هذا المكان السامي الذي ذكرنا فقد وجب الاعتناء به وتوجيه الاهتمام إليه؛ ولأجل ذلك مال المفسرون إليه وعدوه أصلاً للإعجاز ومناطاً للتحدي ؛ يقول الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى : { **أم يقولون افتراه قل إن افتريته فأتوا بعشر سور مثله مفتريات**} "سورة هود الآية:13" "كأنه يقول: إن ادعيتم أن هذا من نظم محمد (ε) وعمله فاعملوا عشر سور من جنس نظمه فإذا عجزتم بأسركم فاعلموا أنه ليس من نظمه"[1]. أي انه نظم الهي متفرد لا يستطيع البشر الإتيان بمثله مهما كانت درجتهم في الفصاحة والبلاغة ، وما ذلك إلا لحسن هذا النظم وبديع هذا التأليف وما يتضمنه من المعاني العالية والأوصاف الحسنة[2]

ولأجل ذلك كان النظم هو أصل التحدي[3] وما الأوصاف الأخرى إلا تابعة له وخارجة منه، ولا اعتبار بتلك الأوصاف حال إفرادها عن هذا النظم وانسلاخها عنه ، إذ أنّ فصاحة الألفاظ المفردة مثلاً لا تستعصي على العرب ولا تتأبى عليهم؛ إذ هي – بادي الرأي – مفرداتهم التي يستخدمون وألفاظهم التي ينظمون وهي أيضاً لغتهم وهم أهلها وأبناء بجدتها. وما حكم المعاني المجردة أيضاً إلا كذلك ، ولهذا عد العلماء هذا النظم هو الأصل ومكمن الإعجاز والقانون الذي وقع عليه التحدي وما سواه إلا تابع له كما ذكر الإمام الزمخشري[1] أما ما يذهب إليه الدارسون من اعجاز بلاغي أو لفظي "صوتي" أو معنوي مجرد "سواء كان إخباراً بالغيب كما ذهب المتقدمون أو إعجازاً علمياً ونحوه كما ذهب المعاصرون" فما هي في حقيقة الأمر إلا أمور تندرج تحت قانون النظم ومن هنا تصبح وجوهاً مقبولة . أما اعتبارها منفردة دون التفات لتلك السمة العظيمة التي تميز القرآن بها عن كلام البشر وعما سواه من الكتب السماوية فلا اعتداد بها حسب منهج الجرجاني .

---

(1) كتاب العثمانية ، تحقيق عبد السلام هارون ، ص16.

(2) الجامع لأحكام القرآن ، 6 /2.

(1) الجامع لأحكام القرآن ، 1/ 71.

(2) الجامع لأحكام القرآن ، 80 / 343.

(3) انظر كلام الجرجاني فيما سبق.

(1) الكشاف، 3/ 302.

ولا شـك أن هذه الاتجاهات جميعها قد وجدت حظا كبيراً من الاهتمام والعناية في الفكر الإسـلامي قديماً وحديثاً؛ ولكن الأمر هاهنا أمر علم ومنهج يربط جميع الجزئيات بنظائرها ليدرجها تحت القواعد العامة ، ومن المعلوم بالضـرورة أنّ من أهم الأمور في البناء العلمي لهي اتخاذ المنهج الذي يهدي إلى النتائج السـليمة التي تقوم عليها الأدلة والبراهين وتنسجم مع الرؤية الكلية المنهجية . ولا اعتبار أصلاً في هذا المضمار بالأقوال المرسلة والأوصاف المجملة التي تقنع الذهن غير المتأمل دون منهج ولا كليات. وللمكانة المنهجية العظمى التي تحتلها قضية النظم ولكونها أمراً ضرورياً في استنباط المعاني وضبطها فقد حفل بها المفسرون ، إذ أشار الزمخشري إلى أنها أهم ما يجب على المفسر معرفته[1] ؛ وما ذاك إلا لأن الأسـرار والمعاني واللطائف القرآنية كامنة فيها ، يقول الإمام الرازي وهو من خبر طرائق التفسـير وعرف مسالكه : "أكثر لطائف التفسير مودعة في الترتيبات والروابط"[2]

والحق أنّ الجرجاني لم يكن أول مكتشف لهذا القانون ؛ بل سبقته إشارات وإشارات؛ ولكنه كان هو الذي فسر هذا الأمر تفسيراً علمياً منهجياً لم يسبقه عليه أحد، ولما رأى الجرجاني أنَّ علاقة المتكلم بالألفاظ المفردة في اللغة أشبه ما تكون بعلاقة الصانع بمادته الخام ؛ إذ أن المادة الخام هذه لم يصنعها الصانع فيما صنع ؛ وإنما غاية ما فعله أنه أعاد تشكيلها وفق تصور خاص وبتصميم بعينه ، ولما رأى أيضاً أنّ كل ما يفعله المتكلم في مفردات اللغة هو أنه يقيم علاقات بينها يتوخى فيها معاني النحو ومقتضيات التركيب وينظمها لتؤدي غرضاً خاصاً ومقصداً بعينه – فقد ذهب إلى : "إنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ؛ ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرض فيما بينها فوائد"[1] ويصف الجرجاني معرفة ذلك بأنه: علم شريف وأصل عظيم ؛ ولأجل ذلك وجه عنايته له، وإذا اتضح لنا أن المفردات اللغوية في أنفسها لا فضل للمتكلم فيها فإنه ينبغي البحث عن هذا الفضل في موضع آخر؛ وهو النظم الذي تقام من أجله العلائق بين المفردات حتى تدل على المقاصد والأفكار ، ولما كان مهمة الفكر والعقل عند الجرجاني هي إقامة التعلق بين مفردات اللغة والربط بينها - وقد سبق أن النظم هو المرآة الصادقة التي تعكس ما يعتمل في الأذهان - فقد رأى الجرجاني أن مهمة المتكلم هي إقامة الإسناد بين هذه المفردات كما سبق ؛ فإذا قلت مثلاً: "خرج زيد أو زيد خارج" ونحوه فإنك لم تفعل في مفردات اللغة شيئاً وإنما أسندت الخروج إلى زيد فحسب.

وهذه القضية أي قضية الإسناد ترتبط بالعقل أشد ما يكون الارتباط ومن هنا ظهرت دراسة المعاني والأسلوب في منهج واحد ؛ وهو هذا النظم - الذي نحن – بصدد الحديث عنه. ولما كان الإسناد هو جوهر قضية النظم فقد رأي الجرجاني ومن جاء بعده من البلاغيين أنه ما من جملة ينشؤها الفكر ويقيمها العقل إلا وهي مكونة من مسند ومسند إليه وفضلة أو "قيد" ويتضح ذلك في الشكل الآتي:

---

[2] الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، ج 1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط / دار الجيل القاهرة 1988م ، ص36.

[1] دلائل الإعجاز، ص539.

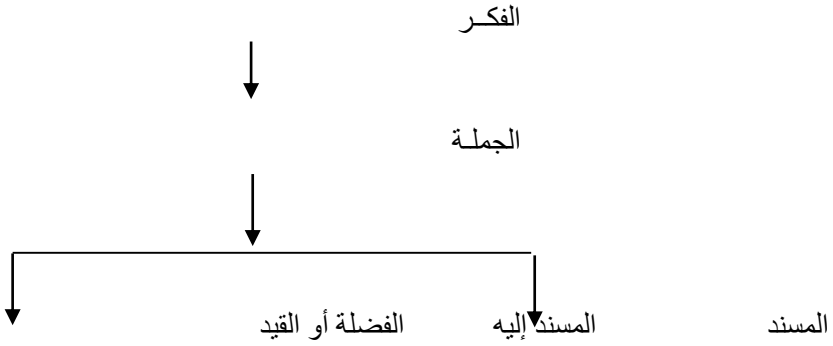

وهذه التقسيمات الثلاثة العامة - وبشكلها المبسط هذا - تندرج تحتها كافة التقسيمات النحوية للكلام [1] التي يحددها العقل وتنشـأ عن اعتمال الفكر والروية ، ويشـرح الجرجاني كافة النظوم الممكنة التي تتولد عن التفكير وتندرج تحت تلك التقسيمات التي ذكرنا – في قوله [2]:

الكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهي لا تعدو ثلاثة أقسام :

- تعلق اسم باسم
- تعلق اسم بفعل
- تعلق حرف بينهما

فالاسـم يتعلق بالاسـم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له صـفة أو توكيدا أو عطف بيان بحرف أو بأن يكون الأول مضـافاً إلى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر أو بأن يكون تميزاً قد جلاه منتصباً عن تمام الاسم .

أما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلاً له مفعولاً فيكون مصـدراً قد انتصـب به ويقال له المفعول المطلق أو مفعولاً بـه أو ظرفاً مفعولاً فيـه زمـانـاً أو مكـانـاً أو مفعولاً معـه أو مفعولاً لـه أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام.

أما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب :

الأول : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها تعدي الأفعال إلى ما تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء.

الثاني : تعلق الحرف بما يتعلق به العطف .

الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه.

---

[1] أقسام المسند إليه هي: الفاعل ونائبه والمبتدأ وما أصله مبتدأ (اسم كان وأخواتها).
أما أقسام المسند فمنها : الفعل التام وخبر المبتدأ وما أصله خبر مبتدأ (خبر كان وأخواتها) واسم الفعل والمصدر والنائب عن فعل الأمر.
أما القيود فمنها : أدوات الشرط ، والنفي ، والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والنواسخ.

[2] دلائل الإعجاز، ص 7/4.

وهذه هي الطرق التي تتعلق الكلم ببعضها بواسطتها ؛ وهي ليست سوى معاني النحو وأحكامه ؛ وهذا الارتباط أمور باطنية يجريها العقل وتتعلق بالفكر أشد ما يكون التعلق ؛ فعند التفكير تترتب المعاني في الذهن فتترتب الألفاظ في الكلام حسب ترتب المعاني في الذهن كالمرآة الصقلية التي تعكس ما يقع عليها بصورة دقيقة مماثلة، وعندما ينشأ هذا التفكير تتاح للذهن خيارات متعددة وتراكيب متنوعة فينتقى منها ما يعبرّ به عن الفكرة التي يراد إبلاغها

وهذه التراكيب في أصلها التعبيري غير متناهية أما في حالة التقعيد والعموميات العلمية التي حدَّدها الجرجاني فإنها تنقسم -حسب رأيه- إلى تسعة عشر نوعاً ويمكن تشكيل تلك القواعد العامة تشكيلاً جديداً أكثر وضوحاً كالآتي :

1- اسم + " اسم + خبر "
2- اسم + " اسم + حالية "
3- اسم + " اسم + تبعية "
4- اسم + " اسم + إضافة"
5- اسم + " اسم + تمييز "
6- " اسم + استفهام" + " اسم + فاعلية + مفعولية"
7- فعل + " اسم + فاعلية "
8- فعل + " اسم + مفعولية "
9- فعل + " اسم + سببية "
10- فعل + " اسم + مصدرية "
11- فعل + " اسم + معية "
12- فعل + " اسم + ظرفية "
13- " فعل + نسخ " + " اسم +خبرية "
14- فعل + " اسم + حالية "
15- فعل + " اسم + تمييز "
16- فعل + " اسم + استثناء "
17- فعل + حرف + اسم
18- اسم + حرف + اسم
19- حرف + جملة [1]

وهذه الاحتمالات التجريدية التي رصدها الجرجاني ينضاف إليها عدة ملاحظات لها أهميتها في مجال تنظيم الصياغة ؛ وهي : أنّ هذا التشكيل التجريدي يتسع مداه بإدخال عناصر إضافية على تكوين الجملة كالإفراد والتثنية والجمع

---

[1] جمال الدين عبد العزيز: المفردات والمفاهيم القرآنية مجلة تفكر،ج 2 ،ع 2 ،سنة 2000 م

والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار، وهذا التشـكيل لا يقوم على مجرد ضـم كلمة إلى أخرى كيفما جاء واتفق؛ وإنما يقوم على التعلق والدلالـة وتلاقى المعاني على الوجه الذي يقتضـــيه العقل ، ويمتد هذا التشـــكيل إلى حركة الصـياغة في كافة اتجاهاتها كالنسـيج الدقيق الذي لابد في إدراك دقته من مراقبة حركة خيوطه جيئة وذهاباً طولاً وعرضـا وبم يبدأ وبم يثني وبم يثلث من خلال الحساب الدقيق .

وليس لهذا التشـــكيل جبرية معينة في ترتيب ألفاظه وتعليق الكلم بعضـــها ببعض؛ وإنما تأتى هذه الجبرية من خلال النســـق الذي يرتبط بهدف دلالي محدد ؛ بحيث إذا اكتســـب بعض العناصـــر طبيعية نحوية معينة ترتب على ذلك نوع من التعلق ذي طبيعة حتمية مثلاً :

1- " مبتدأ + تعريف" + "خبر + تنكير" حكمه جواز التشريك بالعطف ؛ إذ يمكن أن نقول : زيد منطلق وعمرو .

2- " مبتدأ + تعريف" + " خبر+ تعريف" حكمه امتناع التشريك بالعطف ؛ فإنه لا يجوز أن نقول زيد منطلق وعمرو.

وهذا الامتناع أو الجواز إنما يرجع إلى الدلالة النابعة من حركة العقل؛ وذلك لأنّ المعنى الذي يحدِّده الذهن ويقتضيه العقل مع تعريف الخبر هو : إرادة إثبات انطلاق مخصـــوص قد كان من واحد ، فإذا ثبت لزيد لم يصـــح إثباته لعمرو ، ألا ترى أنك لا يمكن عقلاً أنّ تدعي أن زيداً وحده المنطلق دون سواه ثم تشرك معه عمرو في جملة واحدة .

وما ذلك إلا لأنّ التعريف في الفعل يراد به الكلية والإحاطة والعهدية؛ فإذا ما عرفت الانطلاق كأنما خصصت زيداً به دون سـواه أما التنكير فيفيد في حكم العقل الإطلاق والبعضـية ، ألا ترى أن الله تعالى قد قال عن العسـل { **فيه شـفاء للناس** } "سورة النحل الآية :66" فنكَّر لفظ "شفاء" حتى يدل على أن الشفاء ضـروب وأنواع ؛ وهو في العسل وغيره ؛ وليس منحصـراً بكليته فيه ، وإنما العسل كما دلت الآية فيه بعض الشفاء لبعض العلل دون بعض ، ولو قال فيه الشفاء لكان المعنى الذي يقتضيه العقل هو: إفادة الشمول والإحاطة؛ وليس الأمر كذلك بحال[1] .

ولاشـــك أن للتنكير والتعريف معان في القران أكثر مما ذكرنا ؛ ولكننا مثلنا بذلك حتى يكون ما ذكرنا دليلاً على ما لم نذكر ، وليس الأمر قاصـراً على هذا الباب وإنما يمتد ويتسـع حتى يشـمل كافة أشكال النظوم التي تسفر عن معان عجيبة ودلالات بديعة ، ولعل المتأمل في الدلالات يدرك ما يسـفر عنه منهج النظم من دلالات ومعان بديعة ؛ وليس هنا موضـــع ذكر ذلك تفصيلاً

وإذا كان النظم تشـــكِّله حركة العقل وإعمال الفكر فإن هذا التشـــكيل ينال كل جزئية من جزيئات النظم ويدرك كل دقيقة من دقائقه المختلفة ؛ حيث أن معاني النحو التي ذكرنا إنما هي الإسـناد والتعلُّق في كافة أشـكاله ، وهذه الصـفة البديعة

---

[1] ذكر المفسرون أن لفظ (شفاء) ليس فيه عموم ؛ يقول القرطبي: (ومما يدل على أنه ليس على العموم أن شفاء نكرة في سياق الإثبات ولا عموم فيها باتفاق أهل اللسان ومحققي أهل العلم ومختلفي أهل الأصول) (الجامع لأحكام القرآن137/10) فالعسل ليس شفاءاً من كل داء كما فهم البعض من الآية؛ إذ أنه تعالى قد نكَّر لفظ (شفاء) ولم يعرفه يقول ابن كثير: (قال بعض من تكلم على الطب النبوي لو قال فيه الشفاء للناس لكان دواء لكل داء ولكن قال فيه شفاء للناس) (تفسير القرآن العظيم 576/2)

هي التي تميّز القرآن عن ما سواه من الكتب السماوية الأخرى وعن ما سواه من كلام البشر ؛ وهي أيضاً من أبرز وجوه الإعجاز [1]

إذا ثبت أن هذا النظم متعلق أشـــد ما يكون التعلق بالمعاني فإن نظرية النظام الذي زعم أن :"نظم القرآن وحســـن تأليف كلماته ليســـت بمعجزة للنبي (ε) ولا دلالة على صـــدقه في دعواه النبوة وإنما وجه الدلالة على صـــدقه ما فيه من الإخبار عن الغيوب "[2] تغدو منهجياً غير متماسكة بل ومتهافتة كذلك ، كما تصبح نظريات اللفظيين غير ذات قيمة أيضاً في هذا المضمار

ويسلك الجرجاني مسلكاً فريداً في التحقق من صحة نظريته وتكذيب دعاوى اللفظيين ودحضها ؛ حينما يأتي بلفظين أحدهما : حسن جميل ؛ والآخر : خشن غير لطيف – حسب قواعد اللفظيين – فيستقرئ هذين اللفظين داخل النظوم العربية؛ فيجد هذين اللفظين – على تفاوتهما حال الإفراد – على هيئة واحدة ؛ إذ يحســـنان تارة وينالهما القبح وتعتريهما الشـــناعة حســـب موقعهما من النظم والتركيب تارة أخرى ، وبذلك لم يترك الجرجاني لهؤلاء اللفظيين من الدعاوى ما يتكئون عليه، يقول في ذلك :" **ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضـع ؛ ثم تراها بعينها** تثقل عليك وتوحشـك في موضـع آخر؛ كلفظ : "الأخدع" في بيت الحماسة :

تلفت نحو الحي حتى وجدتني وجعت من الإصغاء ليتا واخدعا*

وبيت البحترى :

إنّى وإن بلغتني شرف الغنى وأعتقت من رق المطامع اخدعي

فإنّ لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن؛ ثم أنّك تتأملها في بيت أبى تمام :

يا دهر قوم أخدعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك *

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضـــعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ومن الإيناس والبهجة .

ومن أعجب ذلك لفظة " الشـيء " فإنّك تراها مقبولة حسنة في موضـع وضـعيفة مستكرهة في موضـع آخر؛ وإذا أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبى ربيعة:

ومن مالئ عينيه من شئ غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وقول أبى حية :

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شئ لا يمل التقاضيـــا

---

[1] انظر الجامع لاحكام القرآن 73/1.

[2] الفرق بين الفرق 143 وانظر الملل والنحل 57.

* الليت : صفحة العنق ، والأخدع : عرق في العنق.

* الخرق : الحمق.

فإنّك تراها تقل وتضؤل بحسب نبلها وحسنها فيما تقدم. وهذا باب واسع فإنّك تجد متى شئت الرجلين قد استعملا كلماً بأعيانها ؛ ثم ترى هذا قد فرع السماك وترى ذاك قد لصق بالحضيض ، فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم لما اختلف بها الحال ؛ وكانت إما أن تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً " [1]

وهذا الاتجاه العلمي السليم قد حطّم كل دعاوى اللفظيين التي تدّعى أنّ : المزية إنما تكون من جانب العلم بمفردات اللغة ؛ وذلك عند الجرجانى خطأ عظيم وغلط منكر يفضي بقائله إلى رفع الإعجاز من حيث لا يعلم ؛ حيث أنه لا يثبت الإعجاز - عنده – حتى تثبت مزايا تفوق علوم البشر وتقصر قوى نظرهم عنها. وهذا الإعجاز يتركز عند الجرجانى في النظم الذي هو سمة دقيقة يكون بها التفاضل بين البلغاء ؛ حيث تتفاوت التراكيب وتختلف النظوم بحسب درجة البلاغة، ولاشك أنّ النظم – كما سبق – يتعلق بالمعاني والفكر ؛ ولهذا كان انسجام النظم أو اضطرابه من أجل انسجام المعنى في النفس أو اضطرابه أيضاً، ويمثِّل الجرجانى للنظم المضطرب الذي نتج عن المعنى المضطرب بقول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه [1]

فهذا البيت سيئ النظم فاسد التركيب؛ وما ذاك إلا لاضطراب الفكرة نفسها، ولأجل ذلك تعاطى الشاعر ما تعاطاه على غير الصواب[2]

أما إذا انسجمت المفردات وتناسبت الكلمات وقويت الرابطة حتى تناتج الفضل ما بينها وحصلت المزية من مجموعها، فإنّ تلك هي البلاغة الكاملة؛ ويمثِّل الجرجانى لذلك بقوله تعالى :{ **وقيل يأرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء واستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين**} "سورة هود الآية: 44" حيث أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة الباهرة إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض[3] ، وإن شككت فتأمّل : هل ترى لفظة منها لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية ؟

قل "ابلعي" واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وما بعدها وكذلك اعتبر سائر ما يليها : " وكيف بالشك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ثم أمرت ثم في أن كان النداء بـ" يا" دون "أي" نحو "ياأيتها الأرض " ، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يقال "ابلعي الماء" ، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها – نداء السماء

---

[1] دلائل الإعجاز،46-48.

[1] معنى البيت هو : ما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملكا ، وأبو أمه أيضا هو أب لهذا المملك؛ أي بالجملة : لا يقاربه إلا خاله

[2] دلائل الإعجاز ص 84.

[3] يقول القرطبي عن بلاغة هذه الآية (قيل : لو فتش كلام العرب والعجم ما وجد فيه مثل هذه الآية على حسن نظمها وبلاغة رصفها واشتمال المعاني فيها) (الجامع لأحكام القرآن 4/9) ويقول القرطبي أيضا في تفسيرها :(التقى الماءان على أمر قد قدر ما كان في الأرض وما نزل من السماء فأمر الله ما نزل من السماء بالإقلاع فلم تمتص الأرض منه قطرة وأمر الأرض بابتلاع ما خرج منها فقط وذلك قوله تعالى : وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقيل : ميز الله بين الماءين فما كان من ماء الأرض أمرها فبلعته وصار ماء السماء بحارا قوله تعالى : (وغيض الماء) أي نقص يقال : غاض الشيء وغضته أنا = كما يقال : نقص بنفسه ونقصه غيره ويجوز غيض بضم الغين (. قوله تعالى : (واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين) ...وقضي الأمر) أي أحكم وفرغ منه يعني أهلك قوم نوح على تمام وإحكام أي هلاكا لهم والجودي جبل بقرب الموصل استوت عليه السفينة) (الجامع لأحكام القرآن 41/9)

وأمرها كذلك بما يخصـــها ، ثم أن قيل " وغيض الماء " فجاء الفعل بصـــيغة "فعل" الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر وقدرة قادر ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: { استوت على الجودي} ، ثم إضـمار السـفينة قبل الذكر كما هو شـرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ، ثم مقابلة " قبل " في الخاتمة بـ"قبل" في الفاتحة ؟ أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضـرك عند تصـورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صـوت مسـموع وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتسـاق العجيب؟ فقد اتضـح اتضـاحاً لا يدع للشـك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضـل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة وأن الفضـيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك؛ مما لا تعلق له بصريح اللفظ"[1]

ولا يقتصـر الجرجاني في دراسـته العظيمة للإعجاز على **ترابط** الألفاظ المفردة فحسـب ؛ بل يتعداه إلى الربط بين الجملة والجملة ؛ ويصـف هذا العلم المتعلق بربط الجمل بأنّه : خفي وغامض يقول: " اعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه : إنه خفي غامض ودقيق صـعب - إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصـعب"[1] ولصـعوبة هذا العلم ودقته بولغ فيه حتى قيل إنّه هو البلاغة نفسها؛ يقول الجرجاني:

" اعلم أنّ العلم بما ينبغي أن يصـــنع في الجمل من عطف بعضـــها على بعض ، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة بعد أخرى – من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص وإلا قوم طبعوا على البلاغة وأوتوا فناً من المعرفة – في ذوق الكلام – هم به أفراد، وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة ؛ فقد جاء عن بعضـهم أنه سئل عنها فقال : "معرفة الفصـل والوصـل" وذاك لغموضـه ودقة مسـلكه وأنه لا يكتمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معاني البلاغة"[2].

ولما كان الأمر كذلك فإنّ هذا الربط بين الجمل علم عظيم تتكَّشف عنه من المعاني ما لا يتكشف في سواه ؛ وقد ذكر الجرجاني أنّه في غاية الدقة وهو الذي يكون به الانسـجام والتناسـب ؛ فالعطف لا يكون لمجرد التشـريك ؛ وإنما شـرطه أن يكون بين الجملتين ما يربطهما كالنظيرين والشـــريكين ؛ وتكون الأولى بســـبب من الثانية ؛ فإذا لم يكن ذلك فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ولا هو مما يذكر به لم يستقم؛ فلو قلت : " خرجت من داري وأحسن الذي يقول بيت كذا" قلت ما يضحك منه ، ومن هذا عابوا على أبي تمام قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم

وذلك لأنّه لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ؛ ولا تعلق لأحدهما بالآخر[3].

---

(1) دلائل الإعجاز، ص45-46 .

(1) دلائل الإعجاز، ص231.

(2) دلائل الإعجاز، ص222.

(3) دلائل الإعجاز، ص 225.

ويدرس الجرجاني هذا العلم الشـريف فيقسِّـم أنواعه على ثلاثة[1]، ويأتي من الأدلة والأمثلة ما يعجب له القاري؛ وليس هذا موضع ذكر التفاصيل ؛ وإنما الغرض هو توضيح المنهج.

وإذا ثبت أنّ بين المفردات القرآنية أسرار وعجائب وبين الجمل القرآنية ما بين تلك المفردات من الأسرار العظيمة ، فإن هذا الأمر لا يقف عند هذا الحد عند العلماء بل يتعداه إلى أمور أكبر؛ فالتناسـب والانسـجام أمر شـامل ينتظم كل القرآن، إذ لا يقتصـر ذلك التناسـب على التناسـب الداخلي بل يتعداه إلى التناسـب بين السـور أيضـا ؛أما التناسـب بين الآي والجمل القرآنية - الذي نحن بصـدده- فقد نبه عليه العلماء وأشـاروا ؛ وذكر أبو بكر ابن العربي المفسِّـر أنّ لهذا التناسـب أسراراً عجيبة إلا أنه قل اهتمام الناس به ؛ يقول: " ارتباط آي القرآن ببعضها حتى تكون كالكلمة الواحدة ؛ مشتقة المعاني؛ منتظمة المباني علم عظيم لم يتعرَّض لـه إلا عالم واحد عمل فيه سـورة البقرة ثم فتح الله عز وجل لنا فيه؛ فلما لم نجد له حملة ورأينا الخلق بأوصاف البطلة ختمنا عليه وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه" [2]

ولا يقتصـر هذا التناسـب على الحروف ولا المفردات ولا الجمل ولا الآيات – كما سـبق- وإنما يتعداه إلى السـور بصورة أكبر وأشمل ؛ وقد أشار العلماء المتقدمون إلى هذا التناسب القائم بين سور القرآن، يقول الإمام القرطبي :

"قال قوم من أهل العلم إنّ تأليف سور القرآن على ما هو عليه في مصحفنا كان على توقيف من النبي (ε)... فاتساق السـور كاتسـاق الآيات والحروف فكله عن محمد خاتم النبيين (υ) عن رب العالمين ؛ فمن أخَّر سـورة مقدمة أو قدّم أخرى مؤخرة كمن أفسد الآيات وغير الحروف والكلمات" [1].

وإذا أردت دليلاً بيّنا على ما ذكر فتأمل أواخر السور وأوائل تلك التي تليها؛ وانظر إلى ملامح ذلك في:

- آخر سورة الإسراء: { **وقل الحمد الله الذي لم يتخذ ولدا**} ...
- وأول سورة الكهف: { **الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب** ... **وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا** } .
- وانظر إلى آخر سورة مريم : { **فإنما يسرناه بلسانك .....**}.
- وأول سورة طه : { **طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقي** }.
- وانظر إلى آخر سورة الأحقاف: { **بلاغ فهل يهلك ، إلا القوم الفاسقون** }.
- وأول سورة محمد : { **الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم** } .
- وانظر إلى آخر سورة الطور { **ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم** }.
- وأول سورة النجم : { **والنجم إذا هوى** } .

---

[1] يقسم الجرجاني الجمل إلى ثلاثة اضرب في ارتباطها ببعضها :

* جملة حالها مع التي قبلها حال الموصوف مع الصفة وهنا يترك فيها العطف لأنه يكون مثل عطف الشيء على نفسه .
- جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا انه يشارك في الحكم ويدخل معه في معنى فيكون حقها العطف .
- جملة ليست في شئ من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شئ وحق هذه ترك العطف البتة" دلائل الإعجاز ص243 وما بعدها".

[2] البرهان في علوم القرآن 36/1.

[1] الجامع لأحكام القرآن 60/1.

- وانظر إلى آخر سورة الواقعة : { **فسبح باسم ربك العظيم** }.

- وأول سورة الحديد : { **سبح لله ما في السماوات وما في الأرض**}.

ولأجل ذلك كان حمزة القارئ يعد القرآن بمنزلة السورة الواحدة ، وكان كثير من القراء يرون وصل السور بسكت وبلا سكت ولهم في ذلك مذاهب[2].

وهذه الأمور التي سبقت تكشف أنه ما من شيء في القرآن سواء كان صغيراً أو كبيراً إلا وله نظامه وطريقته الإلهية العالية، ولا شّك أنَّ التركيز على مثل هذه القضايا المنهجية يجعل البحث العلمي أكثر استقامة؛ فهذه القضايا – وإن لم يتناولها العلماء السابقون بالتفصيل؛ فهم قد أشاروا إلى موضع الخبي ليطلب وموضع الدفين ليبحث عنه فيخرج ؛ ولهذا ينبغي التنقيب عنها حتى نستطيع أن نستأنف ما بدأه علماؤنا المتقدمون الأفذاذ ، ولا شّك أنَّ اكتشاف مثل هذه القضايا تجعل تعاملنا مع القرآن تعاملاً منهجياً سليماً ؛ بدلاً من تلك الفوضى المنهجية التي تعتري الساحة الفكرية عموماً في عصرنا الحاضر.

الفروق بين التعابير القرآنية:

إذا ثبت أنّ القرآن العظيم لا يضاهيه نظم ولا يدانيه كلام سواء كان إلهياً أو بشرياً، فقد اتضح بما لا يدع للشك مجالاً أنه نسيج وحده وهو القمة التي لا ترتقى والغاية التي لا تنال والشأو الذي لا يدرك ؛ فإذا كان القرآن بمجمله بمنأى عن مشابهة أي كلام آخر؛ فهل من الممكن أن يكون متفاضلاً في نفسه ؛ بحيث يفوق بعضه بعضاً حتى تختلف درجات الكلام القرآني الواحد ؟ لاشك أنّ هذا الأمر عند دراسته يحتاج إلى تدقيق وتصنيف حتى يمكن تقرير رأي متكامل فيه ، وهو ينقسم بطبيعته إلى الآتي:

الفروق المعنوية بين التعابير القرآنية

سبق أنّ المعاني المجردة ليست بأصل في الإعجاز القرآني وإنما الأصل هو النظم الدال على هذه المعاني، ولما كان القرآن كله معجزاً لم يكن لتفضيل بعضه على بعض من معنى ؛ إلا أنّ التفاضل في المعاني المجردة التي ليست أصلاً في الإعجاز قد اختلف فيها العلماء اختلافاً واسعاً ، وقد ذكر ابن تيمية أنها مسألة كبيرة والناس متنازعون فيها تنازعاً منتشراً[1] وقد كان هؤلاء العلماء فيها على فريقين[2].

الفريق الأول: ذكر أصحابه أنه لا فضل لبعض القرآن على بعض؛ لأنّ الكل كلام الله؛ وكلام الله لا نقص فيه والتفضيل يشعر بنقص المفضول؛ ولهذا امتنع هذا التفاضل واستحال. وروي عن الإمام مالك أنه قال: " تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ" [3] وعلل هذا الفريق التفضيل والخيرية الواردة في القرآن والحديث بتفضيل الثواب والأجر لا

---

[2] عبد الله الطيب : المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها ، 3/ 782-783.

[1] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 10/17.

[2]مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 54/17 ، الجامع لأحكام القرآن، 109/1-110.

[3] الجامع لأحكام القرآن، 109/1.

غيره ، وهذا القول قد ناصره أكثر الأشاعرة. وقد ذهب ابن تيمية إلى أنّ الأشاعرة إنما ألجأتهم مناقضة المعتزلة إلى رد هذا التفضيل ؛ فقالوا بالتماثل لأنّ المعتزلة لما قالوا إنّ القرآن مخلوق فضلوا بعضه على بعض ؛ وتفاضل المخلوقين أمر لا ينكره أحد[4].

الفريق الثاني: قالوا بالتفضيل ؛ وهذا التفضيل الذي ذهبوا إليه متعلق بالمعاني التي تناولتها الآيات ولا يتعلق عندهم بالصفة ، وقد استدل هؤلاء بقوله تعالى: { **ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها** } "سورة البقرة آية :106"

فدلت هذه الآية عندهم على الخيرية والتماثل بين الآيات، وإذا كانت المعاني القرآنية على قسمين هما :

- الإنشاء "الأوامر والنواهي".
- الأخبار"الحقائق".

فإنّ التفاضل في الأوامر أمر وارد فالله قد أمر بكتابة الدَّين (القرض) وتدوينه مثلاً وأمر في آيات أخرى بالتوحيد ؛ فلا يمكن أن تكون كتابة الدَّين مثلاً كالتوحيد، وكذلك الأمر في النواهي فإنّ الأمور المنهي عن بعضها شر من بعض فلا يمكن أن لا يتفاضل النهي فيها. أما الأخبار فإن من الآيات ما تحدث لله فيه عن نفسه ووصفه الذي يصف به نفسه ومنها ما تحدث فيه عن بعض خلقه ووصفه ؛ وذلك كما في "سورة الإخلاص" و"سورة المسد" مثلاً ، فلا يمكن أن يكون وصفه لنفسه تعالى ووصفه لأبي لهب سواء [1].

ولما كان الأمر على هذا الوجه الذي ذكرنا فقد قال البهوتي : " بعض القرآن أفضل من بعض باعتبار متعلقه من المعاني ، ولا يمنع من ذلك كون الجميع صفة الله تعالى لما ذكرنا من أن التفضيل باعتبار المتعلق لا باعتبار الذات"[2].

ولما كان هذا الأمر على ما ذكره العلماء أصحاب القول الثاني فإنّ التفاضل لا يقع في الآيات أنفسها ؛ وإنما يقع عليها من حيث نسبتها إلى المخبر عنه ؛ ولأجل ذلك جعل ابن تيمية للكلام نسبتان[3]:

1- نسبة للمخبر.
2- نسبة للمخبرعنه.

فالنسبة الأولى لا يمكن أن يقع فيها التفاضل ، إذ أنّ الجميع كلام الله ونسبته إليه واحدة أما الثانية فيمكن أن يقع فيها التفاضل ، يقول ابن تيمية: " من المستقر في فطر العقلاء أن كلاً من الخبر والأمر يلحقهما التفاضل من جهة المخبر عنه والمأمور به"[4] إلا أنّ المخبر عنه والمأمور به والمنهي عنه أمور خارج النظوم؛ والنظوم دلالة عليها ، ولأجل ذلك لم تكن أصلاً في الإعجاز؛ ولا بها يقع التفاضل بين كلام وكلام ؛وإنما وجه تعلقها بالإعجاز من جهتين هما:

1- التحقق منها وإدراك صدق المتكلم بها.

---

[4] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 54/17.

[1] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 10/17 ، 54 ، 58،60.

[2] كشف القناع، 337/1.

[3] مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 61/17.

[4] المصدر نفسه.

2- كونها عمدة النظم التي ينشأ عنها ويدل عليها.

الفروق النظمية بين التعابير القرآنية :

سبق أنّ المعاني في أنفسها وإن كانت على درجات متفاوتة ومراتب مختلفة ليست بذات تأثير في البلاغة والإعجاز ؛ إذ أن شرط البلاغة إنما هي المطابقة بين حقيقة المخبر عنه- بغض النظر عن أهميته – وبين النظم الدال على ذلك ، فالمعنى مجرداً ليس له مزية وكذلك النظم المجرد ؛ بل الفضـــل كل الفضـــل في التطابق بين الأمرين؛ ولأجل ذلك يقول الجرجاني :"ليس من فضـل ومزية إلا بحسـب الموضـع "أي موضـع الكلمات من النظم" وبحسـب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم"[1] .

ولما كان الأمر كذلك فإنّ مسـألة التفاضـل بين التعابير القرآنية المختلفة إنما هي نهاية مطاف كل من اعتد بالمعنى مجرداً أو باللفظ مجرداً ؛ ولهذا يقول ابن سنان الخفاجي المعتزلي الذي مال إلى اللفظ : " وزيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من علق بطرق من هذه الصناعة وشدا شيئاً يسيراً ، وما زال الناس يفردون مواضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف .... فلو كانوا يذهبون إلى تساويه في الفصـاحة لم يكن لإفرادهم المواقع المعنية المخصوصة - دون غيرها – معنى؛ وليت شعري أي فرق بين أن يخلق الله وجهين أحدهما أحسن وأصبح من الآخر وبين أن يحدث كلامين أحدهما أبلغ وأفصح من الآخر، ثم ليس لأحد ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يمتنع من القطع على أنّ القرآن في لغته أفصـــح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته ، لأنّ تلك الكتب عنده لم تكن معجزة لخرقها العادة في الفصـــاحة وإن كان الجميع كلام الله تعالى . فما المانع أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصـح من بعض حتى تكون آية منه أفصـح من آية - والجميع كلام الله - كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصـح من الإنجيل وإن كان الجميع كلام الله؛ وهذا لا يخفي على محصل"[1].

ورغم أن هذا الكلام يبدو متماسكاً منطقياً صحيح القياس إلا أنّ الأمر فيه بخلاف ما أوهم الظاهر ؛ إذ أنّ فيه كثيراً من الباطل والتلبيس ؛ حيث أنه بني على أمور ليس به بالصحيحة المتفق عليها ابتداء وهي :

أولاً: كانت النقطة التي منها انطلق ابن سنان وعليها بنى – هي قضية (خلق القرآن) الاعتزالية المشهورة ، وهذه القضية ينتج عنها- بطبيعة بنائها – أنّ الصورة اللفظية للقرآن غير صادرة من الله ولا هو الناطق بها؛ وإنما هي مخلوقة له في محل، ومن المعلوم بالضرورة أنّ التفاضل بين المخلوقات أمر لا ينكره أحد ولا يرده أحد ، ولأجل ذلك ألفى ابن سنان القاعدة الفكرية العقدية حاضرة لديه فبنى عليها حتى فاضل بين آيات القرآن وجعل هذا التفاضل كتفاضل وجوه البشر.

ثانياً: إنّ الفصـــاحة التي جعلها ابن ســـنان المقياس الذي به يقيس إنما هي – عنده - أمور جمالية لفظية مســـتقاة من اللفظ المفرد- أو هي المشكلة التي جاهدها الجرجاني كما سبق ، وهذه الفصاحة التي قرَّرها ابن سنان ينتج عنها الاعتداد

---

[1] دلائل الإعجاز،78.

[1] سر الفصاحة ، 215-216.

بمفردات اللغة خارج السياق القرآني بل وغيره من السياقات العربية الأخرى؛ فيستحسن بعضها ويستبشع الآخر، وهذا الأمر يفضي إلى رفع الإعجاز جملة؛ إذ ينتج عنه في نهاية المطاف القول بأنّ بعض المفردات اللغوية التي لم ترد في القرآن لهي أفصح من مفردات القرآن نفسها كما أنّ القرآن –حسب زعمه- يقع فيه اللفظ الفصيح والأقل فصاحة وغير الفصيح، ولهذا تفاضلت التعابير القرآنية عنده دون أدنى ريب، وهذا المذهب واضح البطلان.

ثالثاً: بنى ابن سنان على أنّ القرآن أفصح من التوراة والإنجيل والزبور؛ وهو كمن زعم أنّ الماء أكثر زرقة من الشجر ؛ مع أنّ الشـــجر ليس بالأزرق إطلاقا ؛ ثم رجع فاعترف بأن هذه الكتب - وان كانت كلام الله - إلا أنها ليســت بمعجزة كالقرآن لعدم خرقها العادة في الفصاحة ؛ فكيف بنى عليها إذا لم تكن معجزة في الفصاحة ، أو بمعنى آخر إذا لم يقل أحد بإعجاز هذه الكتب من حيث الفصاحة ؛ فلا يمكن لعاقل أن يجعل شيئاً غير مشترك بين أمرين علة للقياس في أمرين آخرين ، حيث جعل ابن سنان المقارنة بين القرآن البليغ وبين الكتب السماوية التي لم يقل ببلاغتها أحد – مقدمة يقرر بها التفاضل في الفصاحة بين آيات القرآن البليغة في أنفسها . وهذه مغالطة بيّنة البطلان ؛ إذ أنّ العلة في القياس غير مشتركة.

رابعاً : استدل ابن سنان بإفراد الناس لمواضع من القرآن ، ومن المعلوم – بادي الرأي – أنّ استحسان الناس ليس بأمر علمي منضبط ، والعلم لا يقوم على الانطباعات ؛ وإنما يقوم على الأدلة والبراهين ، فرب موضع استحسنه إنسان بحسب خلفياته الفكرية والعقدية والنفسية فعلل استحسانه تعليلاً جيداً فشاع، وهذا لا ينهض دليلاً على ما ذكر ؛ فباختلاف الخلفيات الفكرية والنفسية والثقافية للبشر تختلف مواضع استحسانهم ، وهذا أمر معلوم.

ولا شك أنّ التفاضل بين التعابير القرآنية المختلفة سواء كان هذا التفاضل في المعاني أو في النظوم أمر لا يعتد به – حسب منهج الجرجاني – في الإعجاز والبلاغة ، وما ذلك إلا لأنّ المعاني المجردة ليست بشيء يعتد به في البلاغة والإعجاز عنده ؛ وإلا لما تميَّز القرآن عن غيره من الكتب السَّماوية ؛ بل لما تميَّز في بعض معانيه عن كلام البشر في بعض معانيهم أيضاً ؛ فالمعاني القرآنية لا تتزايد ولا تتفاضل إلا خارج النظوم ؛ أما من حيث دلالة النظوم عليها فلا تتفاضل؛ إذ أنّ شرط البلاغة هي التطابق المتميز بين المعنى الدقيق والنظم الدقيق ، والقرآن كله قد تطابقت معانيه ونظومه تطابقاً شـــديداً حتى بلغ الغاية ، وإذا ما تأمل المرء بتفحص شديد هذا التطابق يجد أنه أصل البلاغة والموضع الذي يعظم فيه الفضل وتكثر المزية ويحدث التفاوت الشديد ويتقدم بعض الكلام بعضاً حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون وتستوي الأقدام في العجز ؛ وهذه هي الدرجة التي بلغها القرآن دون سواه.

ولكن إذا كان القرآن قد فاق كل كلام وإذا كان أيضاً غير متفاضل التعابير في نفسه وإنما هو على درجة واحدة وهي الدرجة التي ليست بعدها درجة فإنّ الاختلاف والتباين بين تعابيره أمر واضح ظاهر لا ينكره أحد، ولكن هذا الاختلاف إنما هو في حقيقة أمره موازاة للمعنى المراد ودقة في التطابق ، إذ أنّ النظم هو المرآة الدقيقة للمعنى ؛ فإذا ما اختلف المعنى اختلف باختلافه النظم وتغير ، ولأجل ذلك ترى الله تعالى يأتي بالتقديم في آية وبالتأخير في آية أخرى ويأتي بالتعريف في آية والتنكير في آية أخرى ؛ وكذلك الأمر في الحذف والذكر وفي الفعلية والاسمية وغير ذلك من الأمور المختلفة المعاني.

وكل تلك الفروق قد أصابت المعنى المراد وكانت في مكانها الأنسب الأليق ؛ ولو وضع غيرها لم يحسن، إذ أنّ لكل كلام مقام ؛ ولكل نظم وتركيب معنى ، وهذه الفروق كما هو واضح لا تعتبر في أنفسها؛ وإنما تعتبر من حيث نسبتها إلى المعاني والأغراض والنظوم ؛ يقول الجرجاني :" اعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ... ثم اعلم أن ليس المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض المزية بحسب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ؛ ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض" [1]

ولما ثبت أن التعابير القرآنية في درجة متفقة من البلاغة وعلى قدر واحد من الإعجاز وفي سماء واحدة من الحسن والجمال ؛ إذ لكل آية ما لأختها من الفضل والمزية فإن هذه الفروق التعبيرية تصبح موضعاً للأسرار وبرهاناً تتكشف به خبايا البلاغة والإعجاز والمعاني ، ولأجل ذلك نجد الجرجاني يشمر لهذه الفروق ويصرف لها قدراً كبيراً من جهده حتى يبين أبعادها وجمالياتها ومعانيها؛ إذ تراه تارة يتناول التقديم والتأخير الذي هو عنده باب كثير الفوائد واسع التصرف بعيد الغاية[2] ثم تراه تارة أخرى يتناول الذكر والحذف الذي هو عنده باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر[3] ثم تراه تارة ثالثة يتناول التنكير والتعريف والفروق بين الاسمية والفعلية وغيرها.

ولا شك أن دراسة الإعجاز والوقوف على سمات التحدي علي يد الجرجاني وبعبقريته الفذة وبمجهوداته العظيمة قد صارت طريقاً للعلماء واضح المعالم بيّن المسالك ظاهر الأبعاد ، فاستحق أن يكون لهذا العلم إماما إمامة لا ينازعه عليها أحد.

خاتمة

سبق أنّ للمتكلم أفكار ومعان ومقاصد لا تكون إلا محجوبة مكنونة حتى يظهرها الكلام ويبديها ، ومن خلال التعبير يكون الوصول إلى فهم المعاني والمقاصد ، ولما كان الأمر على هذا الوجه الصريح الواضح فقد اتضح اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أنّ الكلام بكافة أبعاده وجمالياته ما هو في حقيقة الأمر إلا وسيط لهذه المعاني والمقاصد ومصرف على حكمها ، ولكن رغم الأهمية الكبرى لهذه المعاني والمقاصد ، إلا أنها ليست بأصل في الإعجاز واعتبار المزية ، وإنما يتعلق بها الإعجاز تعلقاً من حيث كونها عمدة لهذا النظم المعجز الذي عنها ينشأ وبها يرتبط عند محاولة الفهم ؛ كما يرتبط بها أيضاً من حيث التحقق في الواقع من صدق الأخبار وعدل الأحكام ؛ وهذه النقطة المنهجية دقيقة للغاية حتى تكاد تخفى على الكثير ، ولما كان الأمر على هذه الشاكلة فكأنما أراد الله تعالى أن لا تنفصل الفهوم عن النصوص والنظوم في محاولة إدراك الإنسان لمعاني القرآن العظيم ، ولا شك أنّ التفريق بين النص ومعانيه فيه من الخطورة ما لا يخفى ؛ إذ لا اعتبار بالنظر إلى الظواهر اللغوية المجردة ولا اعتبار أيضاً بالفهوم المنبتة عن النصوص والنظوم الإلهية ، وقد سبق أنّ المعاني والمقاصد لا تتعلق بالألفاظ المفردة حتى تصير إلى الصورة التي يكون بها الكلام فكرة متكاملة ومقصداً واضحاً ، وإذا كانت المعاني والمقاصد النصية إنما تظهر ابتداء بدلالة الكلام عليها فإنّ النظم الذي يشكل الكلام الإلهي والذي هو أيضاً

---

[1] دلائل الإعجاز،78.

[2] دلائل الإعجاز،106.

[3] دلائل الإعجاز،108.

جوهر الإعجاز ومناط التحدي هو الوسيلة المثلى والطريقة السليمة المأمونة لمعرفة المعاني ، وما ذاك إلا لأنّ النظم المعجز الذي هو أهم خصائص القرآن وأظهر سماته هو الأصل الذي تتعلق به المعاني ؛ ولأجل ذلك عدِّ الإمام الزمخشري هذا النظم أهم قواعد التفسير كما سبق ، وليس ذلك فحسب ؛ بل إنّ الزمخشري نفسه عندما طبَّق نظرية عبد القاهر في النظم وعمل في تفسيره بمقتضاها خرج بنتيجة بهرت العلماء حتى قيل فيه "لولا الأعرج الكوسج لظل القرآن بكراً " وما ذاك إلا لأنّ الإمام قد فتق بهذه النظرية أكمام المعاني .

ولما كان للقرآن سماته المميزة وصفاته المخصوصة ونظامه الذي لا يمكن دونه إدراك المعاني؛ ولما كان هذا الأسلوب الإلهي المتفرد قد صيغ بنمط معين وطريقة مخصوصة فإنّ هذا النظام قد كان كذلك حتى يطابق المعنى المراد مطابقة لا تكون لغيره من أنواع الكلام البشري بحال، وهذه هي البلاغة التي فاق بها القرآن كل كلام وأربى على كل حديث مهما علت درجته في البلاغة وسمت منزلته في الفصاحة والبيان . وقد سبق فيما تقدم أنّ إدراك المعاني الدقيقة لا يتأتى إلا بمحاولة إدراك النظوم الدقيقة للقرآن وسلوك مسالك النظم الخفية التي لا يستطيعها إلا من عرف هذا العلم وخبره ، فرب كلمة حركت من مكانها أو قدمت أو أخرت فأفاد الكلام غير ما يفيده والكلمة في موضعها ؛ ورب كلمة حذفت أو أضيفت أو عدل بها عن النمط المعتاد بأي شكل من أشكال العدول فأفاد الكلام ما لم يكن ليفيده لولا ذلك . ولا شك أنّ المتلقي الذي يحاول فهم معاني القرآن ضارباً عن هذا النظم الجليل صفحاً فهو كمن خاطبه الشاعر بقوله :

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها إنّ السفينة لا تجري على اليبس

المراجع :

1- الأصفهاني: غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، ط/ دار المعرفة بيروت.

2- الباقلاني :القاضي: إعجاز القرآن، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجة، ط1، دار الجيل بيروت 1991م.

3- البغدادي عبد القاهر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم : تحقيق محمد زاهد الكوثري ط1، القاهرة .

4- ابن تيمية : مجموع فتاوى شيخ الإسلام، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي ، مكة 1404هـ

5- الجاحظ : عمرو بن بحر :كتاب العثمانية ، تحقيق عبد السلام هارون.

6- جمال الدين عبد العزيز شريف: المفردات والمفاهيم القرآنية: مجلة تفكر، العدد (1) سنة 2000م.

7- الزركشي : البرهان في علوم القرآن تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط / دار الجيل القاهرة 1988م

8- الخفاجي: ابن سنان: سر الفصاحة : تحقيق عبد المتعال الصعيدي، ط/ دار صبيح 1969م.

9- السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط المكتبة العصرية.

10- الشاطبي : الموافقات : تحقيق محمد محي الدين، ط/ مطبعة المدني 1969م.

11- الشهرستاني الملل والنحل : ط / دار الفكر 1997م .

12- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن : تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، ط/3 دار الكتب المصرية.

13- القاضي عبد الجبار الهمداني: المغني، تحقيق أمين الخولي، ط/ دار الكتب 1960م.

14- عبد القاهر الجرجاني :

- دلائل الإعجاز : تحقيق محمود محمد شاكر، ط2 ، مكتبة القاهرة 1992م.

- أسرار البلاغة : تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجة ، ط/ مكتبة القاهرة.

- الشافية: تحقيق محمود محمد شاكر، (بذيل دلائل الإعجاز) ط2 ، مكتبة القاهرة 1992م.

15- الغزالي :

- معيار العلم: تحقيق على أبو ملحم، ط1 ، دار الهلال 1992م.

- الاقتصاد في الاعتقاد : تحقيق على أبو ملحم، ط1 ، دار الهلال 1991م.

- المنقذ من الضلال، ط/ دار الكتب الحديثة القاهرة 1985م.

16- ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، ط/ دار الفكر 1981م.

17- محمد الطاهر الميساوي : الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية، ط/ دار البصائر للإنتاج العلمي سنة 1998م.